التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

جمهوريّة «جديدة».. بشروط صندوق النّقد الدّولي

4 امتيازات استغلال محروقات تعود للـ ETAP: أين كانت هذه الحقول ومن كان يستغلها؟

الأحد 23 محرّم 1444هـ الموافق لـ 21 أوت 2022 م العدد 404 الثمن 1000 م

تعددت الدساتير والأزمة واحدة: تشريع ظالم وحكم بغير ما أنزل اللّه!

حكام المسلمين خلال القرن العشرين بمقياس برنارد لويس..

برلمان ليبيا التابع لحفتر يُندّد بتدخّل بريطانيا في الشؤون الليبية

كلمة العدد

جمهوريّة «جديدة».... بشروط صندوق النّقد الدّولي

الحال في تونس سيّئة كيفما قلّبتها، والهاوية التي نتردّى فيها تزداد عمقا واتّساعا، ونرى الظالمين الفاسدين أهل الطبقة السياسية جميعهم، وقد أعرضوا عن دين الله وأصرّوا واستكبروا استكبارا يلتمسون الحلول من المنظومة ذاتها التي أذلّت النّاس، بفسادها وعلمانيّتها.

يبحثون عن الحلول عند الدول المستعمرة (أمريكا وأوروبا)، التي هي في الحقيقة عدوّة لتونس ولكل من يريد تخليصها من الظلم والظالمين. رأينا رأي العين كيف حوّلت الدّيمقراطيّة تونس إلى ساحة للصراعات بين رؤوس السلطة كلّ يتاجر بجوع النّاس وفقرهم وأمنهم، وكلّهم يتودّد إلى العدوّ يلتمس منه القوّة للبقاء في كراسيّهم المعوجّة!!

ونحن نرى كلّ ذلك، فهل ننتظر من هاته الطبقة السياسيّة خيرا؟ هل ننتظر من الدّستور «الجديد» خيرا؟

من أين سيأتي الخير، ودستور 2022 لا يختلف عن سابقه إلّا في كونه يضع جميع السّلطات في يد الرئيس، وهو بالضّبط ما يحتاجه المستعمرون لتمرير مشاريعهم بـ«قوّة» الرّئيس. ففي هذا الأسبوع (17 أوت 2022) ختم الرئيس دستوره «الجديد» مبشّرا بجمهوريّة «جديدة» مع أنّه لا جديد فيها بل كلّه قديم مكرّر، وفي الوقت الذي يطلع فيه الرئيس مزهوّا بدستوره، يُعلن وزيره للاقتصاد بتحدّ وقح أنّ الأسعار سترتفع، أمّا الأجور فلا، ولن ترتفع إلّا إذا زادت الثّروة، (هكذا)، ويُعلن أنّه ورئيسه ينتظرون موافقة صندوق النّقد الدّولي على برنامج حكومة الرئيس «الإصلاحي» بزعمهم، فأين الجديد؟

هل تحرّرت تونس أم ازدادت تبعيّة وازداد تحكّم القوى الأجنبيّة فيها، وصارت تونس مجرّد كيان هزيل تابع؟

زعمت الحكومة أنّها أمضت عقدا اجتماعيّا جديدا مع اتّحاد الشّغل واتّحاد الأعراف، وما هو في الحقيقة إلّا امتثال لشروط صندوق النّقد، لا جديد فيه سوى دخول اتّحاد الشّغل إلى الحوار الذي طالما تمنّع، أمّا عن العقد فعلى ماذا تعاقد الجمع؟ تعاقدوا على المشاورات والحوار، فهل هذا عقد؟ أم هو الكذب والتزييف؟

ثمّ فيم مشاوراتهم؟ قال اتّحاد الشّغل إنّها على زيادة الرواتب والأجور، كيف ووزير الاقتصاد يقول إنّه لا زيادة إلّا بعد زيادة الثروة، وأنّه لا زيادة للثروة بزعمه إلا بعد الخضوع لشروط صندوق النّقد، بما يعني أنّ الاتّحاد دخل هو الآخر في الصندوق، ورضي، بدليل أنه بدأ يتحدّث عن وضعيّة المؤسّسات العموميّة، والنّظر فيها حالة بحالة، نعم سينظرون فيها حالة بحالة وسيؤول الأمر إلى بيع مقنّع، تحت مسمّى الشّراكة بين القطاع الخاصّ والقطاع العامّ، كما فعلها بن علي ذات مرّة حين أدخل «شريكا استراتيجيّا» إلى شركة اتّصالات تونس فباع أكثر من ثلثها لشركة خاصّة. ويبدو أنّ الأمر سيتكرّر ولكن في أكثر من شركة، وطبعا لن تقبل الشّركات الخاصّة (التي ستكون أجنبيّة) من المؤسّسات إلّا التي تضمن لها الربح الفوري، وهكذا سنسير على وقع أوامر صندوق النّقد يخفيه غبار التّصريحات الطّبوليّة الفارغة للاتّحاد تارة وللرّئيس تارة أخرى، فالاتّحاد التونسيّ للشّغل، يدّعي أنّه انطلق في مشاورات الزّيادة، وهي مشاورات تضليليّة، لربح الوقت ليس إلّا، فقد تكون زيادة ولكنّها لن تكون إلا بعد لأي، ولن تكون مناسبة لأنّ الوضع لا يسمح ولأنّ الماليّة العموميّة لا تسمح بل لأنّ الصّندوق لن يسمح لهم بذلك والاتّحاد سيّد العارفين. وفي هذه الأثناء يضيع ملفّ ثروات تونس، فوزير الاقتصاد ورئيسه وكلّ الوسط السياسيّ ينكر إنكارا أن يكون لتونس ثروات، وكلّهم يرسّخ أنّ تونس فقيرة لا تملك شيئا، ولا مفرّ إلّا صندوق النّقد....

أمّا الرّئيس وبعد أن كلّف حكومته ببيع تونس ورهنها بالقروض المهلكة فإنّه سيمضي الآن إلى الحديث عن الانتخابات التّشريعيّة القادمة، وسيشغل النّاس بقانون الانتخابات وستدخل معه المعارضة في نقاشات لا تنتهي حول الشّرعيّة والتّمسّك بالسّلطة وحول القانون الجديد وجدواه ..... لتمرّ أشهر ثمينة، وتمرّ فيها أجندات الغرب وصندوقه الدّولي. وبعد الانتخابات سنمرّ إلى المجالس وتكوينها وأجنداتها ومناقشاتها ..... هذا والبلد يضيع ويتحكّم في كلّ مفاصله السّفراء الأجانب والكوميسيون المالي الجديد.

إلى أين؟ أين الملاذ؟!

الدّكتاتوريّة قتلتنا، والدّيمقراطيّة الرأسماليّة تجعلنا عبيدا مستعمرين. والبلد يلفّه الدّمار الاقتصادي، فهل ستكون الرأسماليّة هي المنقذ لتونس وأهلها وثرواتهم؟

هكذا جعلت الدّيمقراطيّة من تونس شبه دولة: اقتصاد محطم، وأعداء ينتهكون بلدنا دون حساب. فهل سينقذنا الارتماء تحت أقدام الغربيين، أوروبا وأمريكا؟ ألسنا مسلمين؟ ألم يُنزل لنا ربّنا دينا لينقذنا؟

إلى متى يبقى ديننا سجينا مُبعدا؟ إلى متى السكوت على الديمقراطية التي تقصي شرع الإسلام العظيم، إلى متى تضطهدنا الديمقراطية (سليلة الرأسمالية الاستعمارية)؟ إلى متى البؤس والذلّ؟

ألسنا مسلمين أليس الأوان أن نولّي وجوهنا شطر الإسلام، وأن نسعى إلى إعادة الحكم بما أنزل الله. وقد حذّرنا الله سبحانه وتعالى من الابتعاد عن هدي الإسلام، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾. بل إن الخلافة على منهاج النبوة وحدها هي التي ستنقذنا من البؤس والذل اللذين خلفتهما الديمقراطية.

الإسلام وحده إن تمسّكنا به وطبّقناه سينقذنا

فالخلافة على منهاج النبوّة هي التي ستنقذنا وتنقذ الاقتصاد وفق أحكام شريعة مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية.

الخلافة وحدها التي ستنقذنا لأنّها ستحكم بأحكام ربّ العالمين، ألا تضمن أحكام ربّ العالمين إنقاذنا؟ بلى فقد كانت الخلافة قويّة وكان المسلمون في ظلّها أعزّاء ما اعتصموا بدينهم وأحسنوا تطبيقه.

فالخلافة التي تطبّق شرع ربّ العالمين هي القادرة على توفير الأموال لرعاية شؤوننا، فالخلافة لا تأكل أموال النّاس بالضرائب الباطلة، ولا تجمعها من القروض المهلكة، ولا تتسوّل الأعداء من أجل لقمة العيش. الخلافة توفّر الأموال فقط من مصادرها الشرعية: من الزكاة وفق أحكام الشرع على الماشية والمحاصيل الزراعية وعلى الذهب والفضة وعلى عروض التجارة والخراج والعشر على الأراضي الزراعية ..... والخلافة هي الدولة التي تحمينا وتحمي ثرواتنا فهي التي تشرف على الموارد الكبيرة المتولدة من الممتلكات العامة مثل النفط والغاز والكهرباء والمعادن، التي يُحرّم خوصصتها. وستحقق الخلافة أيضاً إيرادات من المصانع المرتبطة بالممتلكات العامة، فضلاً عن الصناعات الكبيرة المملوكة للدولة والتي تحتاج إلى رأس مال كبير، مثل مصانع تصنيع السيارات والإلكترونيات المتطورة.

إنّنا محتاجون إلى خلافة على منهاج النبوة تحرّرنا من أعدائنا وتجعلنا في مقدّمة الأمم، ولقد فرض الله علينا إقامة الخلافة فرضا رحمة بنا وجعل غيابها إثما كبيراً يعاقب عليه. فقد حرّم الله سبحانه وتعالى الحكم بغير ما أنزله لنا حيث قال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، ونهى رسول الله ﷺ عن أن نموت من دون أن يكون في أعناقنا بيعة لخليفة حيث قال ﷺ»: مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً« رواه مسلم، وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على عدم جواز المبيت فوق ثلاثة أيام وليال من دون أن يكون في أعناقنا بيعة لخليفة.

فلتكن كلمة الله هي العليا ولترتفع أصوات المسلمين في تونس بالإسلام فوق صوت دعاة الديمقراطية، ولتعل الدعوة لاستئناف الحياة الإسلامية، بإقامة الخلافة على منهاج النبوة. على المنابر في بيوت الله سبحانه وتعالى. ولنقف صفا واحدا في الدعوة للحكم بالإسلام، كما فعل الصحابة الأقوياء، من أمثال عمر الفاروق وحمزة بن عبد المطلب رضي الله عنهم.

لقد آن الأوان أن ننبذ هذه الطبقة السياسية الفاسدة وحكمها السفيه وحلولها الاستسلاميّة، ونسلك طريق الرشد والانقياد لله تعالى، فإن صدقنا الله عز وجل، فإننا واثقون أن يصيبنا قول الله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾، وإلا فإنه واقعٌ ما أتم الله تعالى به قوله: ﴿وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

(هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ)

واشنطن تدعو الرئيس التونسي للمشاركة بقمة الولايات المتحدة وإفريقيا،

فما هي العلاقة بين الشعارات الفضفاضة لهذه القمة واشتراطاتها على قيس سعيد؟

دعت واشنطن الرئيس التونسي قيس سعيّد إلى المشاركة في قمة قادة الولايات المتحدة وإفريقيا في ديسمبر المقبل، وأكدت أهمية اعتماد قانون انتخابي في تونس "يتيح أوسع مشاركة ممكنة"، وفق بيان للسفارة الأمريكية الثلاثاء. 16 أوت الجاري.

جاء ذلك خلال لقاء جمع القائمة بأعمال السفارة الأمريكية في تونس ناتاشا فرانشيسكي ووزير الخارجية التونسي عثمان الجرندي الجمعة.

وقدمت فرانشيسكي، خلال اللقاء، دعوة إلى الرئيس سعيّد للمشاركة في قمة قادة الولايات المتحدة وإفريقيا (U.S.-Africa Leaders Summit).

ووفق البيان، فإن هذه القمة ستُعقد في واشنطن بين 13 و15 ديسمبر المقبل، و"ستؤكد أهمية العلاقات الأمريكية الإفريقية وزيادة التعاون حول الأولويات العالمية المشتركة".

كما ناقشت فرانشيسكي والجرندي "الشراكة القائمة بين البلدين بشأن القضايا الإقليمية والعالمية".

ودعت فرانشيسكي إلى "المضي قدما في عملية إصلاح تشاركية وشفافة، بما في ذلك اعتماد قانون انتخابي يتيح أوسع مشاركة ممكنة في الانتخابات التشريعية المقبلة" في 17 ديسمبر القادم.

ومساء الإثنين قالت الخارجية التونسية، في بيان، إن لقاء فرانشيسكي والجرندي تناول "الاستحقاقات الثنائية المقبلة، وخاصة تبادل الزيارات وعقد اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة، بالإضافة إلى مختلف جوانب التعاون الثنائي، وخاصة منها الاقتصادي والقضائي ومكافحة الإرهاب. "

التحرير: - ظلت أمريكا، فيما بين سنتي 1939 و1958، ومنذ ان أدركت قيمة الثروات التي تختزنها منطقة الشرق الأوسط خاصة، وأثرها الكبير على نمو اقتصادها وتدعيم هيمنتها على المنطقة والعالم، ظلت تعتمد في فهم واقع العالم الذي خرجت إليه بعد سياسة العزلة التي كانت تتبناها، على سفرائها ومخابراتها، أصبحت اليوم بعد أن أزاحت خصمها اللدود بريطانيا وسائر البلدان الاوروبية الاستعمارية، من أغلب مستعمراتها، ترسم خططها وتحدد أهدافها ثم تجمع الحكام المعنيين بكل خطة لتحدد دور كل منهم، وتغطي على سوآتهم بشعارات فضفاضة لا تعني للشعوب المقهورة شيئا من مثل:

- التزام الولايات المتحدة تجاه افريقيا وزيادة التعاون بشان الاولويات العالمية المشتركة

- الالتزام المشترك تجاه الديمقراطية وحقوق الانسان

ف - تعزيز السلام والامن ودعم الامن الغذائي

وتخص كل مسؤول بإشارات تجبره على فتح حصون بلده أكثر فأكثر.

سعيّد: " هذا دستور الشعب يتم ختمه اليوم وإصداره لينطلق العمل به حالا ": لكن أهل تونس المسلمين لم يقولوا كلمتهم بعد.

تولى رئيس الجمهورية قيس سعيّد الأربعاء 17 أوت 2022 ختم الدستور الجديد للجمهورية التونسية والإذن بإصداره لينطلق به العمل حالا، وفق ما جاء في كلمة له بهذه المناسبة.

وقال سعيّد: "هذا دستور الشعب يتمّ ختمه اليوم وإصداره لينطلق العمل به حالا. دستور الجمهورية التونسية لـ 26 من شهر ذو الحجة الحرام من سنة 1443 الموافق لـ 25 جويلية 2022".

ووصف رئيس الجمهورية هذا اليوم بالتاريخي، معتبرا أنّه "يوم من الأيام التاريخية الخالدة وهي كثيرة وليس أقلها 25 جويلية من هذه السنة والسنة التي قبلها"

وقال سعيّد إنّه يوم التطابق بين الشرعية الدستورية والمشروعية الشعبية، معتبرا أنّ ما قام به هوّ "تصحيح لمسار الثورة ومسار التاريخ"، بعد أن "ساد الظلام... واستفحل الظلم في كل مكان...".

وقام سعيّد بختم الدستور بعد أن أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الثلاثاء 16 أوت عن النتائج النهائية للاستفتاء حول الدستور الذي تمّ إجراؤه في 25 جويلية الماضي.

التحرير: منْ مِن سدنة المعارضة يملك القدرة على أن يحول دون العمل بدستور 2022 حالا؟ ألم تفسح له الطريق واسعة ليكتب تحت الظروف المعلومة ويمر ضمن فصول مسرحيتي الاستشارة القانونية والاستفتاء؟ أما أن يفترى أنه اكتسب المشروعية الشعبية، فيكفي أهل تونس ما تحملوا من أوزار لا ناقة لهم فيها ولا جمل. وأما "تصحيح لمسار الثورة ومسار التاريخ" فالثورة لا زال المكر بها كبارا، والتاريخ سيتكشف الأيام سرهُ.

المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تحصل على 4 امتيازات استغلال محروقات:

أين كانت هذه الحقول ومن كان يستغلها؟

تحصلت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، على 4 امتيازات استغلال المحروقات تتعلق بحقول"مسكار" و"جبل طمسيدة" و"جبل قروز" و"معمورة" سواء بالكامل أو بمشاركة مؤسسات استكشاف وتنقيب أخرى .

وتستغل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بامتياز الاستغلال حقل "مسكار" الذي تبلغ مساحته 352 كيلومترا مربعا لمدة 26 سنة ابتداء من تاريخ 9 جوان 2022 وفق قرار صادر عن وزارة الصناعة والطاقة والمناجم بالرائد الرسمي عدد 90 لسنة 2022 .

ومنحت وزارة الصناعة امتياز "جبل طمسيدة" لفائدة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 95 بالمائة وشركة البحث عن النفط واستغلاله بالبلاد التونسية بنسبة 5 بالمائة على ان تستغله لمدة 13 عاما ويغطي الامتياز مساحة تبلغ 76 كيلومترا مربعا.

وحصلت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية على امتياز استغلال المحروقات بحقل "معمورة" بنسبة 51 بالمائة في حين حصلت شركة "أني تونس ب ف" بنسبة 49 بالمائة علما وأن الاستغلال سيستمر لمدة 20 عاما لمساحة تبلغ 148 كيلومترا مربعا

وقامت وزارة الصناعة بتأسيس امتياز استغلال المحروقات"جبل قروز" لفائدة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركة "أني تونس ب ف" بنسبة 50 بالمائة لكل منهما لمدة 20 عاما علما وان الامتياز يغطي مساحة 144 كيلومترا مربعا.

التحرير: يبدو أن المسئول الكبير لم يعد يحتمل اصرار الصادقين من أهل البلد على عدم تناسي فضيحة تسليم حقل مسكار إلى الشركة البريطاني الناهبة، فتلفع بصيغة مخاتلة لا نعلم حقيقتها، فأدرجت تحت خبر: " تحصلت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، على 4 امتيازات استغلال المحروقات تتعلق بحقول"مسكار" و"جبل طمسيدة" و"جبل قروز" و"معمورة" سواء بالكامل أو بمشاركة مؤسسات استكشاف وتنقيب أخرى "، فما معنى "سواء بالكامل أو بمشاركة مؤسسات استكشاف وتنقيب أخرى "؟

تعددت الدساتير والأزمة واحدة:
تشريع ظالم وحكم بغير ما أنزل اللّه!

م. وسام الأطرش

في الكلمة التي ألقاها بمناسبة ختم الدستور الجديد، قال الرئيس قيس سعيد بأن تونس تعيش يوما تاريخيا من الأيام الخالدة بعد أن ساد الظلام واستفحل الظلم في كل مكان"...

هذا الكلام يذكرنا بما ورد في توطئة دستور 2014، حيث جاء فيه أن هذا الدستور جاء تحقيقا لأهداف ثورة الحرية والكرامة وقطعا مع الظلم والحيف والفساد...

ومع أن الظلم ظلمات يوم القيامة، فإن كلى الفريقين مستمر في ممارسة الدجل على أبناء هذا الشعب، حيث يتباهى كل طرف منهما بدستوره "الديمقراطي" في تنكر تام وواضح للشريعة وأحكامها، إلا من باب الاستبلاه وذرّ الرماد على العيون.

إن تخيير أبناء هذا الشعب بين السيء والأسوأ، وبين نفق مظلم وآخر أشد ظلمة، لهو ظلم مبين، يغضب اللّه رب العالمين، ويدخل الناس في متاهة سياسية يحكمها العبث واتباع الأهواء، وهو فوق كونه غطاء سياسيا للفساد الرأسمالي العابر للقارات، فإنه تبديل لشرع اللّه يماثل ظلم بني إسرائيل الذين حرّفوا القول والفعل على حدّ سواء.

قال تعالى: "فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ". صدق اللّه العظيم.

هذا قول اللّه فيمن بدّلوا "حطّة" بـ"حنطة"، فما بالكم بمن بدّل الحكم بما أنزل اللّه والخلافة والشورى بالديمقراطية؟!

إن الرئيس قيس سعيد بهذا الخيار السياسي، يسير على خطى سابقيه، لا فرق بينه وبينهم، وهو لم يتعظ بدوره من التاريخ، لأن جميع من حكموا تونس، جاؤوا بدساتير وضعية ديمقراطية رضي الغرب عنها، وزعموا أنها لصالح شعبهم، ثم مسح فيهم الغرب الرأسمالي جرائمه فدفعوا ثمن عمالتهم للخارج وتم الاستغناء عنهم حين اقتضى الأمر ذلك.

قال تعالى: "قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا" .

صدق اللّه العظيم وكذب جميع الديمقراطيين.

وزير الإقتصاد:
"برنامج الإصلاحات سيعرض على مجلس إدارة صندوق النقد الدولي خلال سبتمبر القادم".
هكذا عرض أسلافكم برامجهم على ساداتهم

أكّد وزير الاقتصاد والتخطيط، سمير سعيد، أنّ البرنامج الوطني للإصلاحات، الذي قدّمته الحكومة التونسيّة، مفصلا لصندوق النقد الدولي سيتم عرضه على مجلس إدارة الصندوق بداية سبتمبر 2022 مبرزا تفاؤله في التوصل إلى اتفاق مع هيكل التمويل الدولي.

وأضاف سعيّد، يوم الإربعاء 17 أوت 2022، في تصريح إعلامي على هامش ندوة نظمتها الوزارة حول "إنفتاح المؤسسات التونسية على السوق الإفريقية"، أن الإشكال لا يكمن في التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي وإنما هو إشكال داخلي. وشدّد على ضرورة التفاهم بين كل الأطراف و"الذهاب بيد واحدة" لإيجاد الحلول، خاصّة، وأن" الاقتصاد التونسي يمر بوضعية حرجة جدا".

وقال سعيّد أنّه سيتم تكثيف البرامج الاجتماعية وبشكل خاص سيتم توجيه الدعم إلى هذه الفئات قبل الترفيع في الأسعار ورفع الدعم حسب برنامج مخطط.

التحرير: " أكيد " أن عرض برنامج الإصلاحات على مجلس إدارة صندوق النقد الدولي خلال سبتمبر القادم، يدخل ضمن أبواب تدعيم السيادة " الوطنية " خاصة إذ أشركت كل الأطراف السياسية والمنظمات " الوطنية " حتى تذهب بيد واحدة فتشترك كلها في دم " الوطن " و "الوطنية". كقطع ذئب الأسطورة ذيل القطيع حتى لا يُعيّر.

بريطانيا تسعى لاستباق غيرها للاستحواذ على مصادر الطاقة في تونس..

متى تدرك الشعوب عظَمَ جرائم حكّامها بحقها؟!

أ. محمد زروق

الخبر:

شركة بريطانية تعتزم استثمار 1.5 مليار دولار في الطاقة النظيفة بتونس.

قالت وزارة الاقتصاد والتخطيط التونسية، إن مجموعة "تونور" البريطانية قدمت برنامج استثمار لإقامة محطة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقيمة 1.5 مليار دولار بولايتي قابس وقبلي .

جاء ذلك، في بيان لوزارة الاقتصاد والتخطيط، مساء الثلاثاء، عقب استقبال وزير الاقتصاد والتخطيط سمير سعيّد، المدير التنفيذي لشركة TuNur البريطانية، المتخصصة في مجال الطاقة المتجددة، دانيال ريتش. وذكرت الوزارة أن حجم الاستثمار، سيكون بمقدوره الوصول إلى قدرة إنتاجية تناهز 500 ميغاوات، ستوجه إلى السوق الأوروبية.

التعليق:

لقد حبا الله أمة الإسلام -في تونس وفي غيرها- ثروات هائلة جعلت الأمم تتكالب عليها من أجل نهبها، وهي ثروات تكفي أبناء الأمة كلها بل والعالم بأسره لو وزعت حسب أحكام الإسلام وفي ظل دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

إلا أن وجود حكام مثل قيس سعيد في السلطة وعملهم كخط متقدم للغرب نتيجة تبعيتهم المطلقة له مكّن أعداء الإسلام من نهبها وإجبار الحكام على توريدها إلى بنوكه، وفي بلاده لتساهم بشكل كبير وفعال في بناء الاقتصاد الغربي واستمرارية صناعاته الغربية، ولذلك كانت طبيعة الحكام إجرامية واحدة في نهب الثروات وتبديدها والعبث بها ومنع أبناء الأمة من أخذ حقوقهم منها. ولقد استغل الحكام مناصبهم في نهب ثروات الأمة على حساب إفقارها.

ما هي الطاقة النظيفة ؟

تعرف كذلك بالطاقة المتجددة وهي تلك الطاقة التي يتم الحصول عليها من الموارد الطبيعية المتجددة التي تستمر إلى أن تنتهي الحياة على سطح الأرض فهي متوفرة في مختلف دول العالم كالشمس والمياه والرياح وهي تختلف عن الوقود الأحفوري من فحم وبترول وغاز طبيعي ولا تنشأ عنها مخلفات ضارة بالبيئة كتلك التي تنتج عن الوقود الأحفوري.

الطاقة الشمسية, لماذا تونس ؟ ولماذا الآن ؟

تعاني أوروبا من تذبذب وفرة الطاقة الكهربائية بسبب أزمة الغاز الطبيعي الناجمة منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية، ومحاولة دول الاتحاد الأوروبي خفض الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية.

ووفق بيان وزارة الصناعة والتخطيط ذكر ريتش أن "الموقع الجغرافي لتونس إستراتيجي، يمكن أن يجعل منها أحد أبرز المواقع في شمال أفريقيا لإنتاج وتزويد أوروبا بالكهرباء".

وستستفيد تونور من طبيعة الطقس في تونس الذي يتضمن أيام حرارة مرتفعة أكثر من أي دولة في أوروبا إلى جانب توفر البنية التحتية اللازمة لتوصيل الكهرباء إلى القارة الأوروبية. وتعاني تونس من عجز في إنتاج الكهرباء مقابل الاستهلاك المحلي، ما دفعها لاستيرادها من الجزائر بقدرة 500 ميغاوات.

هكذا نرى جليّا كيف يقع التعامل مع هذه الثروة وكأنها ملك خاص لمغتصبي سلطان المسلمين من حكام الجور سواء في تونس أو في غيرها.

متى تدرك الشعوب عِظَمَ جرائم حكامها بحقها؟!

إنّ حكّامنا مستعدّون لبيع كلّ شيء في بلادنا لأعدائنا: التراب, الماء, الهواء والشمس لأنّهم يدركون أنّ وجودهم مؤقّت، ومرهون برضا أسيادهم عنهم في الغرب، يحرصون على تنفيذ سياساتهم وأوامرهم بحقّنا، وتنفيذ سياسات صندوق النقد والبنك الدوليَّين وكبرى شركات الطاقة العالمية الرامية إلى إفقارنا وإذلالنا، وتسهيل هيمنة الدول الكبرى على بلادنا، لاستعبادنا وامتصاص ثرواتِنا وخيراتِنا، وبلادُنا من أغنى البلاد بالثروات الطبيعية لكنّ شعوبنا محرومة منها بجريرة هؤلاء الرويبضات العملاء. وكان الأولى بهؤلاء الحكام أن يقوموا بواجبهم تجاه شعوبهم فيحكموهم بالإسلام العظيم، ويرعَوا شؤونهم بحسب أوامر الله تعالى ونواهيه، لا أن يكونوا خُدّاماً مخلصين للغرب الكافر المستعمر.

إن خطورة موضوع الطاقة - سواء منها الأحفورية أو المتجدّدة - في هذا العصر تكمن في كونها تدير كل الآلات والسيارات والبواخر والغواصات والقطارات والطائرات والمصانع ومحطات توليد الكهرباء، وفقدانها يعني توقف شرايين الحياة؛ لذلك تتسابق وتتنازع الدول في امتلاكها، وقد شُنّت وستُشَنُّ الحروب لأجل تحقيق هذا الهدف.

ولذلك تحاول الدول الرأسمالية في الغرب علاج أزمة الطاقة بمحاولات لخفض الاستهلاك من النفط والغاز قدر الإمكان، وباكتشاف بدائل، مثل: الطاقة الشمسية، والطاقة النووية، ومحاولة التوسع في تخزين النفط، وزيادة المخزون الاستراتيجي منه، مع تأخير استخراج ما في أراضيها من نفط؛ لكي يبقى على شكل احتياطي مخزّن طبيعيًا في باطن الأرض. في حين تفرح حكوماتنا حين تعطي البلاد أرضا وماء وسماء للمستعمرين لينقذوا بها شعوبهم وتبقى شعوبنا نحن معشر المسلمين بين الفقر والضياع تتقاذفنا أمواج الخيانة والتبعية.

فاللهم اهد أمّتنا لأرشد أمرها، وأَبْرِمْ لها أمرَ رشد، يعزّ فيه أهل طاعتك، ويذلّ فيه أهل معصيتك، ورُدّ المسلمين إليك ردّاً جميلاً، ليُعلوا أصواتهم متظاهرين مطالبين بإعلاء كلمة الله وحكمه فيعيدوا الحكم بالإسلام في دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، إنك على كل شيء قدير.

بيان صحفي

ظاهرة قتل النساء

تتوالى جرائم القتل التي تطال فتيات في مقتبل العمر، وينشغل الناس بمسببات وملابسات جريمة ما، حتى تأتي جريمة أخرى. مشاهد وحشية جعلت الناس تتساءل عن أسباب هذا العنف المفرط وتطالب بإيقاع أقصى أنواع العقوبة حتى تكون رادعا. بينما أصدرت بعض المنظمات المدنية والحقوقية بيانا مشتركا تساءلت فيه: "هل أصبح الحق في الحياة مطلبا صعب المنال للنساء والفتيات على أرض مصر؟"، وشددت على ضرورة الإسراع في إصدار قانون موحد لمناهضة العنف ضد المرأة، وهو القانون الذي نصت عليه الاستراتيجية القومية لمناهضة العنف ضد المرأة 2015-2020، لكنه لم يصدر حتى الآن.

وتوالت التقارير الصحفية المنددة بما سمّوه ظاهرة العنف ضد النساء في مصر وغيرها من البلاد، بينما انتشر تداول مصطلح "قتل النساء Femicide" في محاولة لتركيز الفكر النسوي وما يرونه من عداء متأصل بين الذكر والأنثى. وتغافل الإعلام عن عمد ما تحمله المجتمعات في بلادنا من مفاهيم تحل أصل المسألة من مثل من قتل نفساً بغير ذنب فكأنما قتل الناس جميعا بغض النظر عن كون القاتل أو المقتول رجلاً أو امرأة. كما لم تتطرق التقارير الإعلامية للقهر السياسي والظلم الاقتصادي والإنساني على الشباب من الجنسين في بلاد المسلمين.

إن الإعلام له دور رئيسي في نشر هذه الجرائم والترويج لها ومحاولة شيطنة المجتمعات في البلاد الإسلامية. فالجريمة أصبحت تُصوَّر وتنشر في لحظات دون مراعاة للحرمات، وفي هذا النشر لملابسات طعن فتاة بسبع عشرة طعنة، وذبح أخرى في وضح النهار أمام بوابة الجامعة، وسحل ثالثة على الأرض بعد ضربها ضربا مبرحا؛ في هذا كسر لحاجز نفسي لدى المتلقي قد يساهم في انتشار الجريمة لا في الحد منها.

لم تر المرأة المسلمة أي إنصاف منذ أن حطت الأفكار والمفاهيم الغربية برحالها في بلادنا، فما عادت المرأة أماً وأختاً وعرضاً يجب أن يصان، بل أصبحت بحسب المفاهيم الغربية سلعة يتقاذفها الإعلام وأصحاب رؤوس الأموال هنا وهناك، فحط ذلك من إنسانيتها ومكانتها التي تليق بها؛ فبدلا من حياة التعاون بين الرجل والمرأة في المجتمع من أجل بنائه ورفعته، أصبح التنافس والتناطح ديدن العلاقة بينهما، واختل التوازن المجتمعي، وما عادت النساء شقائق الرجال كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام، ولم يعد شعار المجتمع رفقا بالقوارير.

إن أس البلاء في بلاد المسلمين هو غياب مفاهيم الإسلام في تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة (أو ما يسمى بالنظام الاجتماعي في الإسلام)، وذلك نتاج طبيعي لغياب أنظمة الإسلام في المجتمع وغياب مفاهيم الإسلام في شتى مناحي الحياة. ولا يمكن أن تنعم المرأة بالأمن والأمان في ظل مفاهيم الغاب التي تجسدها أفكار النظام الرأسمالي الغربي المهيمن على بلاد المسلمين. فالأمان كل الأمان للمرأة والرجل سيكون في ظل منظومة فكرية تجسد رحمة خالق العباد بعباده ذكراناً وإناثاً، تطبقها دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة. وما ذلك على الله بعزيز.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾

القسم النسائي
في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

م. وسام الأطرش

كيف تحمل الأمّة قيادتها الفكرية إلى العالم؟

إن الفكر السياسي في أي مجتمع من المجتمعات هو أعلى أنواع الفكر على الإطلاق، وهو يعني التفكير المتعلق برعاية شؤون الناس، وأعلى أنواعه التفكير المتعلق بالإنسان، وفي العالم، من زاوية خاصة، وهي زاوية العقيدة الإسلامية عند المفكر السياسي الذي يتجسد فيه مبدأ الإسلام.

هذا الفكر السياسي، لا بد له من قيادة سياسية حتى يوجد، إذ وجوده في الكتب وأدمغة العلماء أو نقله ودراسته دراسة أكاديمية، لا قيمة له، ولا يعتبر وجودا حقيقيا ومؤثرا في الواقع. ولذلك، كان من الطبيعي أن تعي هذه القيادة الفكر السياسي بشيء من الإبداع وأن تباشر استعماله في منأى عن التكلف، فهي لا تتجاهل الواقع ولكنها لا تخضع له، بل تحاول استخدامه للسير بالمجتمع والدولة نحو الوضع الذي ترتسم في مخيلتها تصاميمه عن إدراك وتدبّر، وهي بذلك أشبه بعمليّة تحويل تصميم هندسي دقيق لبناء معيّن إلى واقع ملموس، وهنا يكمن الإبداع لدى القيادة السياسية، حيث تلتقي قدرتها على إدراك الواقع بالواقع كما هو، وبالحقائق المنطبقة على الواقع، بكل ما يقتضي الأمر من موضوعية وتجرد، ما يساعدها على تنزيل الأفكار والأحكام على الوقائع المتجددة، وقيادة من حولها فكريّا من الموجود إلى المنشود.

فإن كانت الشخصية العادية والقيادة الإصلاحية متقيدة بالواقع حتى يصبح مصدر تفكير لها بحيث تتغير وتتلون بحسبه، فإن القيادة السياسية المبدعة تتقيد بالواقع لتتحكم به وتُغيّره وتصبغه بلونها، وذلك بجعله موضع تفكير لتعالجه كما يطلب المبدأ، دون تجاوزه أو القفز فوقه، أي أنها تجعل معالجتها لواقع موجود، لا لما يمكن أن يكون واقعا.

إن وجود حزب التحرير في الأمة بغاية استئناف طراز العيش بالإسلام، لهو دلالة حسيّة على أن أحاسيس الأمة الإسلامية قد تحولت إلى فكر رغم كل الجراح التي أثخنتها، وأن هذا الفكر قد وجد طريقه إلى الثلة الواعية فيها، ثم تبلور في الفئة المتميزة التي تكوّن الحزب منها، ليسير في الأمة وهو مدرك لفكرته مبصر لطريقته متصور لغايته. فالإسلام كمبدأ هو إحساس الأمة الداخلي، والحزب هو المعبّر عن هذا الإحساس، ويجب أن يبقى كذلك. ولذلك صحّ القول إن قاعدة هذه الأحاسيس (وهي الفكر والعمل من أجل غاية) هي التعبير الحقيقي للمبدأ، كما ورد في كتاب «التكتل الحزبي» لمؤسس الحزب الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله.

إذ لا بد أن يكون لكل عمل قصد متصور في الأذهان قبل القيام به، وهذا القصد هو جزء من الجو الإيماني، لأن الجو الإيماني يتكون من الإيمان بالمبدأ أي بالإسلام، ومن القاعدة العملية التي هي اقتران الفكر بالعمل، وأن يكونا من أجل غاية. وكون الفكر والعمل من أجل غاية معيّنة، هو المراد من أنه يجب أن يكون لكل عمل قصد، وبالتالي لا يكون العمل لمجرد القيام بالعمل، دون أن تكون له غاية متصورة في الأذهان. وهذا، لا بد من وجوده لدى الحزب باعتباره كلا، ولدى كل عضو من أعضائه. ويجب أن يربى هذا القصد ويوجد في نفوس الجميع.

فالحزب يقوم على الفكرة وحدها، أي على مبدأ الإسلام حسب فهمه هو لأفكاره وأحكامه، فالفكرة وحدها هي التي يقوم عليها، فهي سر حياته، وهي وحدها التي تجعله حياً، وتجعل حياته دائمة. فهو لا يقوم على الأشخاص مهما أوتوا من العلم والجاه والقوة، ولا يهتم بكثرتهم أو قلتهم، ولا يقوم على تأييد الناس له، قلّ هذا التأييد أو كثر، ولا يقوم على ما يوفر له القدرة على العمل مهما كانت هذه القدرة مغرية بالتسهيل والتسيير، والتقدم والارتفاع. ولا يقوم على ما يقربه من الحكم أو يسهل له أن يتولاه وإنما يقوم على شيء واحد هو الفكرة، ولذلك كان من أشهر مقولاته: قضيتنا ليس استلام حكم وإنما قضيتنا هي بناء دولة. لأن الارتفاع الفكري هو الذي يحدث النهضة، والأصل في النهضة ليس أخذ الحكم، إنما هو جمع الأمة الإسلامية على الفكرة الإسلامية وجعلها تتجه في حياتها على هذه الفكرة، ثم يؤخذ الحكم ويقام على تلك الفكرة، وهو ما يعني أن أخذ الحكم ليس غاية في حد ذاته بل لا يصلح لأن يكون غاية، إنما هو طريقة للنهضة عن طريق إقامته على الفكرة.

ويعتبر الحزب هذه الفكرة سر حياته، أي روحه التي يحيا بها، والتي إذا فقدها مات. فالفكرة هي أساس وجوده، وهي أساس حياته، وهي أساس سيره. ولذلك لا يُعنى إلا بالفكرة وحدها، ويوجه همّه كله نحو الفكرة، ويعتبر جل أعماله متعلقاً بالفكرة سواء من حيث التبني، أو من حيث النشر أو من حيث التطبيق، أو من حيث ما يتطلب بناء المجتمع أو يستلزم إقامة الدولة، أو يقتضي إنهاض الأمة، أو يستوجب حمل الرسالة إلى العالم. وإذا كان يعمل لإقامة الدولة وبناء المجتمع، وإنهاض الأمة، وحمل الرسالة إلى العالم، فإنما يعمل بالفكرة، ومن أجل الفكرة. فالفكرة هي كل شيء في حزب التحرير.

والحزب بحمله لهذه الفكرة العالمية، مدرك تمام الإدراك أن الانقلاب الفكري والشعوري الذي يريد أن يحدثه في الأمة سيؤدي بالضرورة إلى جعل المسلمين يحملون قيادتهم الفكرية دوليّا إلى العالم، لتظهر على سائر القيادات الفكرية في جميع الوجود.

كما يدرك أن عليه مهمة القيام بهذا الدور، ولذلك كان لا بد أن تظل الناحية الفكرية هي الأساس، وأن يظل اقترانها بالعمل السياسي فقط، هو حجر الزاوية في العمل. وهنا نعود إلى مسألة ضرورة التأكد من تنزيل الأفكار على الوقائع الجارية سواء من خلال الاتصال الحي والمباشر والحديث مع الناس، أو من خلال الأعمال السياسية المقصودة.

إن قيادة الشعوب هي ذروة الأعمال السياسية ولا يصل إليها أحد إلا بقيامه بالأعمال السياسية، بل لا يتأتى القيام بها إلا من خلال القيام بالأعمال السياسية. فالعمل السياسي هو الطريقة لقيادة الشعوب وهو عينه المادة التي تتكون منها قيادة الشعوب والروح التي تبعث الحياة والنشاط والسير في قيادة الشعوب. وغياب الأعمال السياسية، يعني قتل رغبة الأمة الجماعية في التغيير الجذري، وأملها في التحرر من قبضة النظام العالمي.

فمنطق السياسي هو منطق حيّ شديد التعقيد وهو عملي له واقع أو يجب أن يكون له واقع وليس من همه أن يحافظ على الأساليب ولكن من همه المحافظة على سلامة الأهداف. فهو يجد من شروط حيويّته عدم التقيّد بالوسائل ولا الأساليب ولكن من شروط بقائه سلامة الأهداف سلامة تامة من غير أي خدش أو أي انحراف.

فلا يوجد في الأعمال السياسية ما يقيّد الحزب بأسلوب معيّن، بل على العكس، فإن المطلوب هو الإبداع في الأساليب، ولذلك قيل إن الأسلوب يحدده نوع العمل. فقد يعبّر الحزب عن موقفه بنشرة أو بيان، وقد يعبّر بندوة صحفية، وقد يعبّر بهما معا، لأنّ الأهم هو أن يكون له رأي وموقف حيث يجب أن يكون له ذلك. بل قد يكون أسلوب الوقفة الحاشدة (مع حسن اختيار المكان والزمان) أشد تعبيرا عن موقف الرفض مثلا لسياسة حكومية معيّنة، وهكذا...

المهم إذن، هو أن تكون الأفكار والأحكام التي يقدّمها الحزب لبناء الأمّة وصهرها في بوتقة الإسلام معالجات لوقائع، أي أن يتم تنزيل الفكر على الواقع لعلاجه بالإسلام، وحسن اختيار الأفكار التي تعالج ذلك الواقع. يقول الإمام العز بن عبد السلام رحمه الله: «من دخل قرية فشا فيها الربا، فخطب فيها عن الزنا فقد خان الله ورسوله».

أما عن قدرة العمل الحزبي على التأثير في الواقع، وتقدير ذلك من قبل الشباب، فهناك عوامل تكتنف ذلك التقدير ينبغي فهمها والإحاطة بها، منها تحديد الأفكار المراد إيجادها في الرأي العام، وتحديد آليات وتقنيات إيجاد الرأي العام ثم مقاييس إيجاد هذا الرأي العام.

ومن العوامل المهمة أيضا، هو مقصد الحزب من العمل في تلك الولاية مقابل مقصده من العمل في ولاية أخرى، وعلى سبيل المثال فإن لبنان لا تصلح لأن تكون نقطة ارتكاز، لذلك من الطبيعي أن تختلف الأعمال التي تقوم فيها عن الأعمال التي تقوم في تركيا أو باكستان، وهكذا...

هذا الأمر، ينطبق أيضا على الدّولة التي يُراد لها أن تبعث الحياة في العقيدة الإسلامية عند المسلمين، حيث يجب أن تحسن الدولة اختيار الأساليب المعبّرة عن مواقفها، فقد يكون القيام بمناورات عسكرية واستعراض لقوة الدولة التي يجب أن يهابها الأعداء أفضل من المسارعة إلى توقيع هدنة وصلح عسكري قد يجرئ جهات خارجية أخرى عليها، وقد يكون تحييد طرف من الصراع كما فعل النبي ﷺ في صلح الحديبية أفضل من الدخول في مواجهات مسلحة تضعف الدولة وتوحّد الأعداء ضدّها...

وهكذا، فإن على الدولة كما على الحزب تخيّر أحسن الأساليب من أجل القيام بالأعمال والتأثير في الواقع بما يقتضيه نشر المبدأ وحمل دعوته بين الناس، لتُرعى شؤونهم بالإسلام وتُحمل قيادته الفكرية للعالم أجمع فيُظهرها الله على سائر القيادات الفكرية التي أفل نجمها وانطفأ بريقها عالميّا قبل ميلاد دولة الإسلام، دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة. فماذا لو أصبح للمسلمين دولة وقيادة رشيدة على رأس هذه الدولة؟

برلمان ليبيا التابع لحفتر يُندّد بتدخّل بريطانيا في الشؤون الليبية

أحمد الخطواني

الخبر:

ندّد 53 نائباً ليبياً يوم الجمعة 2022/08/12 بسفيرة بريطانيا لدى ليبيا كارولين هولندال بما أسموه "التدخل السافر في الشأن الليبي الخاص متناسية أن ليبيا دولة مستقلة وليست تابعة للمملكة المتحدة أو غيرها"، وأصدر النواب الـ53 بأسمائهم بياناً أشاروا فيه إلى متابعتهم إعلان السفيرة عن استمرار عملها مع حكومة الدبيبة بزعم أنّها "أتت في سياق توافقي".

وقال النواب في بيانهم إنّ "السفيرة تناست أيضاً أن السياق التوافقي الذي تتحدث عنه لم تكن له شرعية إلا باعتماد مجلس النواب الذي ترفض اليوم قراراته، وأن ذلك الإطار التوافقي الذي ورد بالاتفاق السياسي المعترف به محلياً ودولياً هو الذي تم من خلاله استبدال حكومة بأخرى يرأسها فتحي باشاغا، ولا شرعية لحكومة أخرى غيرها".

وفي إشارة إلى رئيس الحكومة في العاصمة طرابلس الغرب عبد الحميد الدبيبة اعتبر النواب أن مثل هذا الإعلان من السفيرة باستمرار العمل مع حكومته "يعبّر عن انحيازها لطرف يحاول فرض أمر واقع بالقوة، وعن رفضها احترام قرارات الشرعية الوطنية، وأنّه يأتي ضمن إطار تدخلها المتزايد في الشأن المحلي".

وساق بيان النواب بعض الأمثلة لأعمال السفيرة المرفوضة منها: "التواصل والاجتماعات غير القانونية التي تجريها مع أطراف محلية لم تأخذ الإذن بشأنها، ومحاولات التدخل في المسار الأمني، ومحاولة التشويش على عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وجهود توحيد المؤسسة العسكرية، والمحاولة بالتنسيق مع أطراف دولية أخرى للسيطرة على الأموال الليبية عبر تشكيل لجنة تحت رعايتهم للتصرف بها في نموذج مشابه لنموذج النفط مقابل الغذاء".

كما وأعلن الأعضاء رفضهم بشكل قاطع لما وصفوه بـ"الدور السلبي والتدخل المتزايد لسفيرة بريطانيا وبعض السفراء الآخرين، ومنهم سفير دولة الإمارات العربية المتحدة"، محذرين من أن استمرار السفيرة في عدم احترام السيادة الليبية سيدفع للإعلان عن كونها شخصية غير مرغوب بها في ليبيا، وملوّحين باتخاذ خطوات تصعيدية ضد كل من يتجاوز حدود مهامه الدبلوماسية من السفراء والمبعوثين.

وهذه هي المرة الثانية التي يتخذ فيها مجلس النواب موقفا من السفيرة البريطانية، إذ سبق أن صوّت المجلس في 27 ديسمبر الماضي باعتبار السفيرة البريطانية "شخصية غير مرغوب فيها" في البلاد، بعد إعلانها التمسك باستمرار العمل مع حكومة الدبيبة في 24 ديسمبر، وهو ما اعتبر تدخلاً سافراً في الشأن الليبي.

التعليق:

من المعلوم أنّه يدور في ليبيا منذ مارس الماضي صراع محموم على السلطة بين حكومة عبد الحميد الدبيبة الموجودة في العاصمة طرابلس الغرب، وبين الحكومة المكلفة من مجلس النواب الليبي برئاسة فتحي باشاغا الموجودة في مدينة بني غازي والمسيطرة على الشرق الليبي، حيث يطالب باشاغا بدخول طرابلس وتمكينه من استلام مهام حكومته بدلاً من الدبيبة، إلاّ أنّ الأخير يُصرّ على عدم تسليم السلطة إلا لجهة جديدة منتخبة.

وكانت السفيرة البريطانية في ليبيا كارولين هورندال قد دعت في 26 تموز/يوليو الماضي إلى ضرورة العمل على إنجاز القاعدة القانونية لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب وقت ممكن في البلاد، وهو الموقف نفسه الذي يتبنّاه الدبيبة.

وجرت مفاوضات في حزيران/يونيو الماضي بين عقيلة صالح رئيس مجلس النواب في الشرق الليبي التابع لحفتر وبين رئيس المجلس الأعلى للدولة الداعم للدبيبة للاتفاق على أسس الانتخابات وتقاسم السلطة بين الطرفين برعاية من الأمم المتحدة لكنّها فشلت في حسم الخلاف بين الطرفين.

والخلاصة أنّ بريطانيا وتُساندها دولة الإمارات التابعة لها تدعم الدبيبة والمجموعات المساندة له في طرابلس العاصمة باعتبار أنّ نفوذها ما زال قوياً فيها، والدليل على قوة نفوذها هو اتهامها بـ"التواصل والاجتماعات غير القانونية التي تجريها مع أطراف محلية لم تأخذ الإذن بشأنها، ومحاولات التدخل في المسار الأمني، ومحاولة التشويش على عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وجهود توحيد المؤسسة العسكرية، والمحاولة بالتنسيق مع أطراف دولية أخرى للسيطرة على الأموال الليبية عبر تشكيل لجنة تحت رعايتهم للتصرف بها في نموذج مشابه لنموذج النفط مقابل الغذاء"، فهذه الاتهامات تدل على قوة نفوذ بريطانيا في ليبيا.

بينما تدعم أمريكا خليفة حفتر وجماعته في بني غازي، وفي الوقت نفسه تُحاول أمريكا أخذ الدبيبة ومؤيديه من بريطانيا.

وأمّا فرنسا وإيطاليا فهما تتخبطان في دعمهما للطرفين وفقاً لمصالحهما النفطية، وأمّا روسيا فتدعم عميل أمريكا في ليبيا خليفة حفتر قولاً واحداً.

وأمّا تركيا فإنّها تدعم الدبيبة بهدف إدخال النفوذ الأمريكي من خلاله إلى طرابلس، وشق صفوف المجموعات المحسوبة على بريطانيا، لكن يبدو أنّ النفوذ البريطاني في ليبيا لقوته هو الذي يحيّد الدبيبة، ويُجبره على السير مع مراكز النفوذ البريطانية في العاصمة، وهو ما يمنع حتى الآن التوافق على فتحي باشاغا مرشح أمريكا وعميلها حفتر لرئاسة الحكومة بدلاً من الدبيبة.

مشروع دولة لا مشروعاً انتخابياً

م. أسامة الثويني - دائرة الإعلام/ الكويت

الخبر:

موسم انتخابات برلمانية جديد في الكويت. (15 أوت 2022)

التعليق:

ينشغل الوسط السياسي والإعلامي في الكويت هذه الأيام بأخبار الانتخابات للوصول إلى البرلمان، والمرشحين وبرامجهم الانتخابية، إن وجدت، وتفاصيل كثيرة ذات صلة هنا وهناك.

وكالعادة ودونما الخوض في تلك التفاصيل، ففي هذه الأسطر القليلة محاولة للعودة إلى الجذور، والتحليق في واقع مغاير تماماً لما هو سائد.

يطرح المرشح ويهتم الناخب بتفاصيل تتعلق بشؤون التوظيف والإسكان والتعليم والصحة والتركيبة السكانية والدوائر الانتخابية ونظام التصويت... الخ، ووسط هذا الركام تضيع مع الأسف قضية القضايا؛ القضية المصيرية للمسلمين اليوم، ألا وهي استئناف الحياة الإسلامية بإقامة نظام يحكم بما أنزل الله.

أين المجتمع؛ حكاماً ومحكومين، قوى سياسية ونشطاء ونواباً وكتّاباً ونقابات وجمعيات ومثقفين، أين هم من الرد إلى الله ورسوله في مشاكل المجتمع السياسية؟! وأين المجتمع من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُوداً﴾؟

حري بنا أن نرنو بأبصارنا إلى هناك؛ إلى الخلافة على منهاج النبوة. وأن نتجاوز الأنظمة والدستور والقوانين التي تمثل الحكم بغير ما أنزل الله، والتي تُعتبر هي أساس المشكل، بينما يتمسك بها الكثيرون للإصلاح.

حري بنا أن نعرف الملامح العامة لتلك الدولة والحياة الجديدة، التي ستكون مشروع الخلاص للبشرية جمعاء من ظلم وظلام الأنظمة الديمقراطية والرأسمالية والمنظومة العلمانية بشكل عام.

دولة خلافة يقول دستورها إن "محاسبة الحكام من قبل المسلمين حق من حقوقهم وفرض كفاية عليهم". فالأمة قوامة على قيام الحاكم بمسؤولياته، ويلزمها الإنكار عليه إذا هو قصر في هذه المسؤوليات، أو أساء في تصرفاته، قال رسول الله ﷺ: «سَتَكُونُ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ». كما أن العمل السياسي، ومنه المحاسبة، لا يكون مناكفة ولا يكون وفق منطق فريقين أحدهما معارض والآخر موال، ولكلٍّ جمهوره، بل الجميع يمارس السياسة بانضباط شرعي بصدق وبإخلاص، لتحقيق الصالح العام، ولتحقيق مرضاة الله قبل كل شيء.

دولة خلافة يقول دستورها إن "السيادة للشرع لا للشعب". فإرادة الفرد والأمة مسيرة بأوامر الله ونواهيه، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾، وبجعل السيادة للشرع تتحقق ضمانة مبدئية لسيادة القانون على الجميع؛ على الحاكم والمحكومين، وفي كل الأحوال، فلا يجترئ الحاكم على تعطيل حكم شرعي واحد ناهيك عن تعطيل الدستور بأكمله.

دولة خلافة يقول دستورها إن "السلطان للأمة". فيجب أن تُمكَّن الأمة كل التمكين من اختيار حاكمها واختيار من يمثلها في مجلس الأمة (الشورى والمحاسبة). وتحرم مصادرة حق الأمة في اختيار الحاكم، أو الالتفاف على حقها في اختيار من يمثلها، كما هو حاصل اليوم.

ففي الخلافة على منهاج النبوة الخليفة تختاره الأمة وتبايعه على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، لينفذ الشرع.

هذه بعض جوانب الحياة السياسية التي يجب أن تعيشها الأمة، والتي يجب أن تكون هي منطلق وغاية المسلمين في العمل السياسي، بدلاً من المستنقع الذي يعيشون وسط نتنه.

نحن يا سادة بحاجة لمشروع دولة جديدة تليق بأمة الإسلام، وواجب عليهم إقامتها.

بيان صحفي

المطبّعون مع كيان يهود لهم ذل في الحياة الدنيا وعذاب في الآخرة

(مترجم)

تم الإعلان عن اتخاذ قرار تبادل تعيين السفراء كإحدى خطوات عملية التطبيع الجارية بين تركيا وكيان يهود الغاصب منذ العام الماضي. وبينما تحدث وزير الخارجية جاويش أوغلو قائلا: «بصفتنا تركيا، قررنا تعيين سفير في تل أبيب. كما أن تعيين السفراء سيكون مهما من حيث نقل رسائلنا الخاصة بفلسطين والقدس مباشرة إلى (إسرائيل)». فهو قد شعر بضرورة التأكيد على أن التطبيع مع كيان يهود لا يعني التخلي عن قضية فلسطين.

عند النظر إلى العلاقات منذ يوم تأسيسها بين كيان يهود وتركيا، يرى الجميع أنها قد جرت أحداث لا يمكن التعبير عنها حتى بأكثر الكلمات انحطاطا في القاموس. إن أحداث العقد الماضي وحدها كافية للتعبير عن هذا العار والذل. ومن الأمثلة على ذلك التنازلات التي تم تقديمها بعد إطلاق الرئيس أردوغان «one minute»، وجلوس السفير التركي في مقعد منخفض، وموقف تركيا المخزي تجاه عربدة المستوطنين اليهود، وإغلاق المسجد الأقصى أمام المسلمين، وإعلان القدس عاصمة مزعومة لكيان يهود وبيانات الإدانة الصورية. وفي مقابل التخلي عن قضية مافي مرمرة، تم وضع شروط بتقديم اعتذار إلى تركيا، ودفع تعويضات للأسر ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة. ومع ذلك، قيل إن الرئيس الأمريكي آنذاك أوباما قد جعل رئيس وزراء يهود نتنياهو يقدم اعتذارا شفهيا، وتم التستر على الأمر. وقيل إنه سيتم دفع تعويضات، لكن (الثلاثة قروش) التي قدمها الكيان الغاصب، كهبة مقابل دماء شهدائنا، تم إرسالها إلى العائلات من خلال المنظمات غير الحكومية، وليس عن طريق الدولة. وهكذا تم بيع دماء شهداء مافي مرمرة بـ(ثلاثة قروش) أرسلها الكيان الغاصب وكأنها أموال مساعدات. ناهيك عن رفع الحصار عن غزة، فبينما كان قطاع غزة يُدمّر بالقصف، تحدث المسؤولون الأتراك عن فوائد التطبيع مع كيان يهود! كذلك فإن العلاقات التي كانت قد توقفت على مستوى السفارات رداً على مذبحة المسلمين في الأحداث التي اندلعت بعد إعلان أمريكا القدس عاصمة لكيان يهود ونقل سفارتها إليها عام 2018، تعود اليوم إلى طبيعتها، ويتم اتخاذ القرار بتعيين سفير تركي في تل أبيب. فكيف يمكن تطبيع العلاقات مرة أخرى، على الرغم من أن الكيان الغاصب لم يتراجع خطوة واحدة حتى الآن؟! بل إنه يزداد عربدة وغطرسة! وإن تركيا التي تعاني من الإفلاس السياسي والدمار الاقتصادي والضعف الدبلوماسي وانعدام الأخلاق، حكم عليها الذل والعار مرة أخرى، لأنها تأمل في الحصول على مساعدة من كيان يهود، فقد دمرت قيمتها وسمعتها في أعين المسلمين.

حتى لو لم يلمس كيان يهود شعر إنسان واحد في فلسطين، ولم يمس المقدسات الإسلامية، وجعلها أكثر أراضي العالم ازدهاراً، فإن التطبيع معه لن يكون مقبولاً أبداً. كما ينبغي قتاله حتى يتم مسحه من على الخريطة بيد جيوش المسلمين. والشيء الطبيعي أن نضع حدا لكل العلاقات مع هذا الكيان الذي أوجده الغرب ولا يزال قائما كخنجر مغروز في قلب المسلمين، وحشد الجيوش للقضاء عليه بأسرع ما يمكن. واليوم، قد تكتسب التنازلات المقدمة لكيان يهود باسم التطبيع شرعية لحكام تركيا، لكن هذه الخطوات لن تضفي الشرعية على الكيان الغاصب، سواء عند الله أو عند عباده. إن القرارات والخطوات التي يتخذها الحكام لن تغير هذه الحقيقة أبداً، وإن ما يفعلونه هو إذلال وهزيمة لهم في الدنيا، وعذاب الله وسخطه في الآخرة.

[قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً]

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تركيا

لا حدود مع كيان يهود

د. محمد نزار جابر - لبنان

الخبر:

تزداد الضغوطات من أمريكا وكيان يهود على لبنان للإسراع في ترسيم الحدود البحرية مع كيان يهود.

التعليق:

أولا وقبل كل شيء نعلن وبوضوح أننا لا ولن نعترف أبدا بكيان يهود العدو المغتصب لفلسطين وكذلك بكل الكيانات المصطنعة التي أقامها الكافر المستعمر في بلادنا الإسلامية بعد هدم كيانها السياسي الجامع للأمة، أي الخلافة، على يد مصطفى كمال وخونة العرب والترك.

وبصراحة المسلم الذي لا يكذب أهله، نقول لأهلنا في لبنان ولكل مسلم في العالم إنه لا يجوز لنا أن نتنازل عن أي شبر من أرض فلسطين المباركة ولا عن أي أرض إسلامية أخرى، مهما كانت الضغوطات قوية ومهما كانت الظروف المعيشية صعبة وقاسية، والتي يستخدمها العدو الأمريكي لمحاولة الوصول إلى ترسيم الحدود البحرية مع كيان يهود العدو المغتصب لفلسطين وبالتالي الاعتراف بوجود هذا الكيان وبحقه في فلسطين.

وبحقيقة العارف بخير أمته الكامن فيها والذي أخبرنا عنه سيد الخلق محمد ﷺ ننصح الجميع أن لا يراهنوا على ضعف الأمة ولا على الخونة من حكامنا الحاليين المنصّبين لحماية مصالح أعداء الأمة الإسلامية وعلى رأسهم أمريكا، للإبقاء على تقسيم الأمة إلى دويلات كرتونية مصطنعة خوفا من أن يقوم أبناؤها المخلصون الواعون بالبدء بإزالة تلك الحدود المصطنعة بين المسلمين بعربهم وتركهم وعجمهم وكل أعراقهم وأجناسهم وقومياتهم وألسنتهم وأبيضهم وأحمرهم وأصفرهم.

لا تراهن أيها الغرب الكافر المستعمر على من نصبتهم علينا من حكام عملاء خونة؛ لأن الأمة الإسلامية لم تعد غافية مستسلمة، بل أصبحت صاحية متأهبة يدب بها الوعي الكافي على قضاياها المصيرية وعلى رأسها فلسطين المباركة، ولن تسمح لأحد أن يعطي يهود فلسطين أو أي بلد إسلامي آخر أو أي جزء منه، فكل بلاد المسلمين غالية على قلوبهم ولن يتخلوا عنها، فكيف بأرض فلسطين المباركة التي ستكون وأهلها بجوارها بل وكل المسلمين في كل بقاع الأرض على موعد قريب إن شاء الله بولادة دولتنا الإسلامية الجامعة التي تزيل الحدود المصطنعة بين المسلمين وتجمعهم تحت رايتها وتوحد كلمتهم وقوتهم ليعطي الخليفة الأمر بالقضاء على كيان يهود ليعيد فلسطين المباركة إلى أهلها، أي لأمتنا الإسلامية؟! وسيكون هذا طبعا على أيدي المؤمنين الأقوياء من أبناء الأمة، فعسى أن يكون ذلك قريبا بإذن الله سبحانه وتعالى.

إن ما تعانيه الأمة الإسلامية هذه الأيام وبخاصة في فلسطين المباركة والجوار، وإن كان يدمي القلوب من جهة، ولكنه يحمل معه بذور الخلاص بعد المعاناة وبخاصة بعد أن انكشف أمر العملاء الخونة في كل بلاد المسلمين، ولم يبق أمامها سوى أن تعقد العزم وتتحرك جديا لأخذ زمام المبادرة وبالأخص أهل القوة منها لنسمع ونرى ما يرضي الله سبحانه وتعالى فينا ولنا.

أما من يعمل لترسيم الحدود مع كيان يهود العدو المغتصب لفلسطين، فإلى هاوية سحيقة ثم إلى جهنم وبئس المصير.

المستوطنون الروس يفرّون من القرم

وقريبا سيفر يهود من أرض الإسراء والمعراج

الدكتور عثمان بخاش

الخبر:

أعلنت القوات الجوية الأوكرانية، الأربعاء 10 أوت 2022، تدمير تسع طائرات حربية روسية في انفجارات ضخمة في قاعدة ساكي الجوية في شبه جزيرة القرم، وسط تكهنات بأنها كانت نتيجة هجوم أوكراني من شأنه أن يمثل تصعيداً كبيراً في الحرب.

التعليق:

ليس الغرض هنا تفصيل مجريات الحرب في أوكرانيا، ولكن لنقف عند ظاهرة الرعب التي دبت في صفوف المستوطنين الروس في شبه جزيرة القرم. والمعروف أن روسيا، التي سبق لها في عهد ستالين أن هجّرت المسلمين التتار منها ونقلت مليونا من المستوطنين الروس إلى القرم وأسكنتهم في ديار المسلمين، ثم قامت باحتلال القرم في حرب خاطفة في 2014، وأعلنت ضمها إلى الاتحاد الروسي، وطبقت القانون الروسي ومنحت أهالي القرم الجنسية الروسية، وشجعت الروس على الاستيطان فيها، وزودتهم بأسباب الدعم والتمكين ليجعلوا من القرم موطنا لهم.

شكّل الهجوم الصاعق على قاعدة ساكي العسكرية مشهدا صاعقا للمستوطنين الروس الذين كانوا توهموا أنهم يعيشون في نعيم مقيم، فتدافعوا في طوابير الهروب من الجحيم الذي بدد سراب أوهامهم، وصاروا يتباكون بأنهم لا يريدون مغادرة القرم التي صاروا يعتبرونها موطنا لهم متمتعين بالعيش الرغيد. (انظر الفيديو).

نعم نتوقف عند هذا المشهد لنقول إن ما يحول دون طرد قطعان المستوطنين الذين دنسوا أرض الإسراء والمعراج إنما هم كلاب حراسة حظيرة سايكس بيكو من الحكام المجرمين وجلاوزتهم الذين نذروا أنفسهم لمحاربة الله ورسوله والبطش بكل من يسعى لتحرير الأمة من قيود الاستعمار، ولكن هذه الأمة المعطاءة التي شهدت البطولات الملحمية من شاكلة البطل إبراهيم النابلسي وأمه خنساء نابلس التي زغردت لاستشهاد ابنها البطل قائلة للمحتشدين: كلكم إبراهيم النابلسي، هذه الأمة ستنتصر ولو بعد حين.

ولن تفلح عصابة رام الله ولا أضرابها في عمّان الذين تفاخروا باعتقالهم شباب حزب التحرير لا لشيء إلا لطلبهم عزة الإسلام والمسلمين بإقامة دولة الخلافة التي تنسي قطعان المستوطنين وساوس الشيطان، لن يفلحوا في إطفاء نور الله.

وغفل هؤلاء عن قول الحق سبحانه: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَاللهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

أعلنت شرطة برلين الجمعة، أنها فتحت تحقيقاً أولياً ضد رئيس السلطة، محمود عباس، بسبب تصريحاته هذا الأسبوع بأن "إسرائيل" ارتكبت "50 محرقة" ضد الفلسطينيين.

وكانت تصريحات عباس عن الهولوكوست خلال مؤتمر صحفي مشترك في برلين قبل أيام إلى جانب المستشار الألماني أولاف شولتس، قد أثارت غضباً في "إسرائيل" وألمانيا وفي دول أخرى وخاصة الأوروبية، وقد عبر شولتس عن استيائه من تصريحات عباس وقال على تويتر".. أنا مستاء من هذه التصريحات المشينة التي أدلى بها الرئيس الفلسطيني محمود عباس"، وكتب رئيس حزب المستشارة السابقة أنغيلا ميركل المسيحي الديمقراطي على تويتر أن تعامل شولتس مع الواقعة " لا يمكن استيعابه كان عليه أن يعارض الرئيس الفلسطيني بشكل واضح وجلي وكان عليه أن يطلب منه أن يغادر المبنى".

رغم ما قدمته السلطة الفلسطينية للغرب من خدمات، على المستوى السياسي بالقبول بمشاريعه وتبنيها والعمل على تنفيذها والتنازل عن معظم الأرض المباركة، ورغم فتح البلاد للمؤسسات الغربية لنشر الأفكار العلمانية والرأسمالية والحريات التي تهدم الأسرة وتدمر المجتمع وتهاجم الدين وتسلخ الناس عن كل فضيلة وخلق وقيم، ورغم التنسيق الأمني المستمر لحماية أمن كيان يهـود، رغم كل تلك الخدمات إلا أنها لم تشفع لرئيس السلطة أن يتكلم بكلام فيه إزعاج ولو مصطنع لكيان يهـود! وهذا يظهر عظم الجريمة التي ارتكبتها السلطة ومن قبلها منظمة التحرير عندما قبلت أن تضع قضية فلسطين في أيدي تلك الدول المجرمة، وأن ذلك كان خيانة وانتحارا سياسيا وتضييعا للقضية، وأن قضايا المسلمين يحفظها أهلها ودين الإسلام فقط قال تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (51)} وأن المراهنة على الغرب ومشاريعه سراب وذل وهوان وأن لا عزة عند الكفر وأهله، قال تعالى: { وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (65)}.

ويظهر هذا التفاعل الألماني، مع تصيد كيان يهـود لعبارات وجمل يدعي فيها المظلومية ومعاداة الساميـة، أن الدول الغربية وسياسييها يجاملون كيان يهـود ويتجاوبون معه، حتى وإن كان ذلك ضمن تصيد واضح ومفضوح للتغطية على جرائـم لا تقل بشاعة عن الهـولوكوسـت المزعوم، فكيان يهـود قد ارتكب عشرات المجازر التي تم فيها إحراق الناس بالفسفور الأبيض والقنابل العنقودية والأسلحة المحرمة دوليا وآلاف الجرائـم المتنوعة من قتل وتهجير وتخريب وهدم وأسر وهي مستمرة لا تتوقف، وليس آخرها إعدام الشاب محمد الشحام أمام والديه وداخل منزله بشكل حاقد وهمجي، فعلى ماذا كل هذا الامتعاض الألماني والضجة الكبيرة على كلمة لم يحسب لها رئيس السلطة حساب عندما تفوه بها؟! أم أنهم يجاملون كيان يهـود على حساب دماء أهل فلسطين؟!

إن قضية معاداة الساميـة باتت أداة رخيصة للتغطية على جرائـم كيان يهـود والتهرب منها أمام المجتمع الدولي المساند والداعم لهذا الكيان المجرم، فقبل هذه الزوبعة المفتعلة تحت شعار معاداة الساميـة، كان رئيس حكومة تصريف الأعمال "الإسرائيلي" يائير لبيد قد طالب بداية هذا الشهر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بـ"الحل الفوري" للجنة التابعة للمنظمة الدولية للتحقيق في أحداث عملية "حارس الأسوار" التي وقعت عام 2021، بعد تصريحات لأحد محققي اللجنة اعتبرتها "إسرائيل" "معادية للسامية" وطالب لبيد في رسالته لغوتيريش بـ"العزل الفوري لأعضاء لجنة التحقيق ضد إسرائيل وبحلها" وذلك بعد أن لمّح ميلون كوثاري، أحد أعضاء اللجنة، خلال مقابلة مؤخراً مع موقع "موندوويس (Mondoweiss) الذي يُغطي أخبار الأراضي الفلسطينية و)إسرائيل(والسياسات الأميركية" إلى وجود "لوبي يهـودي يسيطر على شبكات التواصل الاجتماعي "!! فتحول الحديث من تحقيق في عدوان ومجازر قتل فيها 260 شخصاً بينهم 66 طفلاً إلى مظلوم يتم النيل من ظلم وقع عليه!!

إن هذه الصفعات المذلة للسلطة ورئيسها الذي بدأ يبرر ويعتذر بل ويدافع عن تلك المظلومية المزعومة، أن قيمة واحترام السلطة ورئيسها أقل من كلمة أزعجت كيان يهـود حتى وصل الحال إلى أن تفتح الشرطة تحقيقا ضد رئيس السلطة، وكأن الحديث عن مواطن ألماني أساء لدولته عن غير قصد!! إن هذا الذل الذي وصلت إليه السلطة ورجالاتها هو بسبب الارتماء بأحضان الغرب الحامي والداعم والمدافع عن كيان يهـود، وإن احتضان مستشفيات تلك الدول لقادة السلطة هو لإطالة عمرهم ليكملوا طريق الخيانة والتنازل والتفريط التي تخدم كيان يهـود، ولا يعني ذلك بحال من الأحوال جعل مكانة سياسية لمنظمة وسلطة تفانت بإخلاص في خدمة الغرب ومشاريعه السياسية طمعاً في دويلة وعلم ومطار على حساب قضية عظيمة، وبالتالي لا تعني الفحوصات الطبية المجانية أن يقترب رئيس السلطة من حافة النص -لا أن يخرج عنه- عند التطرق لقضية فلسطين ولكيان يهـود!!

إن هذا التناغم في التباكي ليس لود وعلاقات قوية، فتاريخ أوروبا وصراعاتها القومية والعرقية والأثنية صاغت حاضرها ومستقبلها وأوجدت صدوعا لم ولن تلتئم، وما يحصل حاليا في أوروبا ليس ببعيد، وهذا التباكي مع كيان يهـود ليس لندم أو محبة وإنما فقط لأن الأمر متعلق بقضية فلسطين وأمة الإسلام التي لا يعنيها كثيرا تاريخ أوروبا ورواياتها وحروبها إنما يعنيها مستقبل نفوذ الغرب الذي سوف يتم القضاء عليه ومستقبل كيان يهـود الذي سوف يتم اقتلاعه من جذوره دون أن يرف للأمة وجيوشها جفن أو ترتجف يد أو يتردد سياسي.

20-8-2022

المكتب الإعلامي لحزب التحرير الأرض المباركة فلسطين

جريدة الراية:

حكام المسلمين خلال القرن العشرين بمقياس برنارد لويس

كتبه: م. شفيق خميس

كتب برنارد لويس في 2017م دراسة تحمل عنوان «الإيمان والقوة - الدين والسياسة في الشرق الأوسط»، تطرق فيها لتغيير نمط أنظمة وأفكار المنطقة منذ تغلب الأوروبيون عليها، بعد إزاحة خصم ظل يمنعهم ويقف في وجههم ويبعدهم عنها طوال خمسة قرون من الصراع المرير؛ بدءاً بإخراجهم من الأندلس عام 1492م، ونجاة فيدّنا عام 1683م من محاولة الفتح الثانية، والبدء في تصفية الإسلام من أوروبا، وانتهاءً بإسقاط دولة الخلافة العثمانية نهاية الحرب العالمية الأولى 1918م. وذكر لويس خضوع البلاد الإسلامية خلال الـ200 عام الأخيرة لتيارات الأفكار الأوروبية، التي شارك في جلبها شباب المسلمين الذين سافروا للدراسة في أوروبا، وانفتحوا على الفكر الأوروبي وسُوِّقَ له عبرهم كسياسيين قرّبهم المستعمرون إليهم، وصاروا على قناعة تامة، بأن أنظمة وأفكار الإسلام هي سبب ما هم فيه من ذل وهوان وتخلف واحتلال، وأن الغرب يملك بيده أسباب الاستقلال والتقدم. وتلاها قضم الاستعمار الأوروبي لأجزاء من البلاد الإسلامية، وبالتالي خضوع المهزوم لأفكار المنتصر، «بدأت بمحاكاة المؤسسات الأوروبية، بسن قوانين تجارية مدنية، جنائية، وأخيراً دستورية» تحت مسمى إصلاحات كارثية بدأها الخليفة محمود الثاني بتقليد أنظمة أوروبا العسكرية والسياسية والتعليمية...الخ، وانتهاءً بثورة الدستور عام 1908م التي أزاحت الخليفة عبد الحميد الثاني، وفتحت الطريق لقبول المسلمين بعد هدم خلافتهم لأنظمة أوروبا، وأفكار فصل الدين عن الحياة، والمساواة، والحرية، وحقوق الإنسان (الجندر)، كانت من عطايا أوروبا أعقاب الحرب العالمية الأولى الوطنية والقومية والاشتراكية.

يعترف لويس في دراسته بأن حكام المسلمين منذ قرن فُرِضُوا قسراً على شعوبهم بطريقة ما، كتمكين المستعمر لهم قبل رحيله، وأنهم لا يستندون في حكمهم إلى قاعدة شعبية حملتهم إلى سدة الحكم. كما يذكر المفارقة بأنه في أمريكا يُستخدم المال لشراء السلطة، بينما يحدث العكس في الشرق الأوسط، إذ يستخدم المرء السلطة للحصول على المال.

ثم أشار إلى الحكام المحليين الذين جاءوا على إثر استقلال البلاد عن الاستعمار، بأنهم ملكيون كالمغرب والسعودية، يتبعهم رعاياهم بالولاء، ودكتاتوريون في الأنظمة الجمهورية، يتبعهم رعاياهم بالطاعة المستمدة من أساليب السيطرة والقسر. واعتمادهم على إلهاء الناس بأمور وقضايا وأحداث فرعية، عن التفاتهم لأفعالهم، وقمعهم للناس إن هم تجرؤوا في إبداء السخط والتذمر من أفعال الحكام، وكبت سخطهم بأساليب بوليسية قاسية، وصرف غضبهم عليهم تجاه عدو خارجي ما. إن وجود سخط شديد واسع الانتشار لدى من يحكمون الناس عن طريق الطاعة بالقهر، ومن يقف وراءهم، ما يوقع دول الغرب التي تقف وراءهم في حرج شديد من فشل الحكام الموالين له الذين طبقوا أنظمته وأفكاره. فالدكتاتوريون عاجزون عن الحفاظ على الاستقرار حيث يحكمون، وفي النهاية سينتهون. لذا جرت العادة أن الحكومات تتغير حول العالم بالانتخابات، وفي الشرق الأوسط تقوم الحكومات بتغيير الانتخابات. إن الأنظمة الموالية للغرب يكون سكانها معادين للغرب، ويكون سكان البلاد المعادية للغرب متطلعين إليه، لعجز الحكام عن تقديم نمط عيش أفضل منه. استفاد الحكام من التحديث وثورة الاتصالات في إحكام السيطرة على الناس بالمراقبة بواسطة أنظمة الاتصالات وأدوات الهيمنة والقمع على نطاق واسع. وتسببت ثورة الاتصالات في حدوث غضب واستياء ضد الغرب، وبينت للناس فقرهم، ورفضهم للإصلاح الديمقراطي.

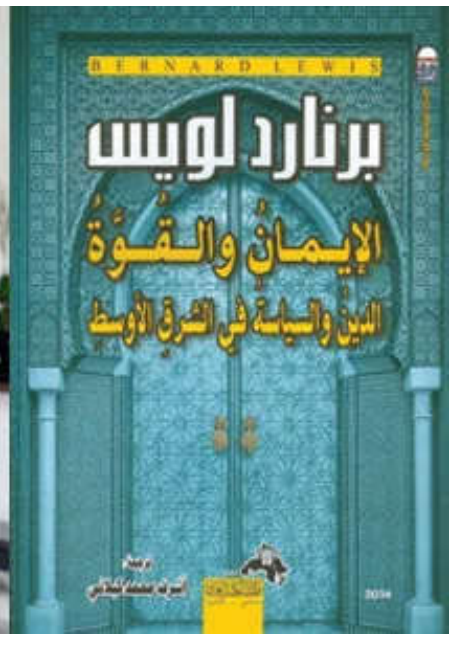

عجز الحكام المحليون عن إحداث تنمية حقيقية، التخلف الاقتصادي عن بقية شعوب العالم شرقاً وغرباً. وتُزيِّن الدساتير فيها بعبارة دين الدولة الإسلام، أو الإسلام هو المصدر الرئيسي للتشريع، وصراحة العلمانية في بلد كتركيا. إقناع طرف من المسلمين بأن الأصوليين المسلمين أخطر على الإسلام من الغرب. قبول الحكام في الشرق الأوسط بالسلام مع كيان يهود وعقدوا معه معاهدات السلام بدءاً من العام 1978م - 1995م التي انتهت بإنشاء السلطة الفلسطينية في رام الله، وكذلك الاتصالات التجارية والدبلوماسية مع كيان يهود.

يوجد تشخيصان لأوجاع المنطقة: أحدهما مرد المشكلة للكفار ومغفليهم ومقلديهم المحليين، والعلاج استئناف الصراع الألفي ضد الكفار في الغرب، والعودة إلى القوانين والسنن الإلهية. وتعالج الأخرى بديمقراطية حقيقية. يوجد تمثيل للحكم الديني وللديمقراطية الليبرالية، ويتوقف مستقبل المنطقة على نتيجة الصراع فيما بينهما.

ما ذكرناه آنفاً هو توصيف برنارد لويس للحكام في بلاد المسلمين، وهو في الأخير ينصح من يقدم لهم دراسته، بالانصراف عن الحكام الحاليين من ملوك ودكتاتوريين إلى جماعات متزايدة تنشد المشاركة في الحكم عن طريق الديمقراطية، وصفها وسماها بأنها منظمات المجتمع المدني، ولم ينس دفع النساء اللاتي يزيد عددهن عن 50٪ من السكان للمشاركة في الحياة السياسية كمُرَشَّحَةٍ ومُرَشِّحَة. ودعم المنظمات والمرأة من قبل الغرب، وتمويلهما، كي تصل إلى سدة الحكم. كما ينصح بالقبول بالحركات الإسلامية التي تنخرط في اللعبة الديمقراطية ولا تعاديها، ليلحقها بالنتيجة نفسها التي وصلت إليها الحركات القومية والاشتراكية في الإخفاق عن تحقيق أهدافها التي نادت بها من راحة واستقرار وتقدم ورفاهية. واستبداد حكامها وطغيانهم أكثر من المستعمرين الأوروبيين أنفسهم، وإفقار شعوبهم، تفاقم الحرمان والقهر. وهكذا دواليك تبقى البلاد الإسلامية رهن ما تتفتق عنه عبقريته من مخططات تصدر إلينا لحل مشاكلنا وفق رؤيته. وأبدى لويس تخوفه من عدم نجاح لبنان في ديمقراطيته، من بعد خروج ياسر عرفات والقوات السورية عنه، إلى حين ترسيخ الديمقراطية في الجوار.

إن دراسة برنارد لويس ليست مقدّمة لأهل الشرق الأوسط، بتشخيص ما يعانونه من مرض وتسميته، ومن ثم وصف العلاج الناجع ليبرأوا مما يعانون، ولكنه على العكس تماماً، فهو بعد تلمسه للواقع الذي يعيش فيه الشرق الأوسط يقدم دراسته للأمريكيين الذين ينظرون إلى أن البلاد الإسلامية عاجزة عن الوصول إلى الحكم المتحضر. وعلى أساس هذه النظرة يجب أن تبقى هذه الشعوب تابعة لها لا لغيرها من الاستعمار الأوروبي القديم، الذي ورثت عنه استعمار هذه الشعوب، كي يبادروا بوصف العلاج الذي يبقيهم مستمرين في بقاء شقاء المسلمين، مسيطرين على أهل الشرق الأوسط، متحكمين في موقعه، ناهبين لثرواته بحكامنا، متصرفين فيهم موجهين لهم كي يستمروا في بقاء شقاء المسلمين، ودوام سيطرتهم على الشرق الأوسط عن طريق حكامه.

ويبقى لدينا سؤال بسيط، هل يرضى الناس في الشرق الأوسط عن حكامهم الذين جاؤوا بوصفات غربية مخيبة دامت مائة عام؟ ماذا بقي لدى حكام المسلمين يستطيعون تقديمه لمن يقف وراءهم؟ أم أن المسلمين قد عرفوا الغاية التي لن يتوقفوا دون بلوغها، والطريق الذي عليهم أن يسلكوه لبلوغها؟!

تايوان والإستراتيجية الأمريكية ذات الغموض بين الثبات والإلغاء

حسن حمدان

الخبر:

زارت رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي تايوان، والتقت فيها رئيسة تايوان تساي إنغ وين وعدداً من المسؤولين البارزين في العاصمة تايبيه، وأكدت خلالها أن أمريكا ثابتة في التزامها تجاه تايوان ولن تتخلى عنها، وقالت إنها ناقشت مع رئيسة تايوان تعميق علاقات البلدين الاقتصادية والأمنية والدفاع عن القيم الديمقراطية المشتركة، وأضافت في تغريدات عبر موقع تويتر أن أمريكا لا تزال ثابتة في التزامها تجاه شعب تايوان ولعقود مقبلة، ثم جاءت زيارة 5 نواب أمريكيين تايوان، وتم لقاء رئيسة تايوان تساي إنغ وين ونواب آخرين، وذلك لإظهار الدعم لتايوان في ظل تصاعد التوترات في مضيق تايوان.

التعليق:

نشأت تايوان ككيان منفصل عن بقية الصين، إثر فرار حكومة حزب الكومينتانغ بعد انهيار سلطتها في البر الرئيسي للصين عام 1949 أمام قوات الحزب الشيوعي، وادعت هذه الفئة أنها تمثل كامل الصين، في حين ادعت حكومة الحزب الشيوعي أنها الممثل الوحيد لكامل التراب الصيني، لذا فمسألة صين واحدة كانت محل اتفاق بين الخصمين مع ادعاء كل منهما أنه الممثل الرسمي والشرعي لكامل التراب الصيني، وبصفة عامة ظلت سياسة الصين الواحدة هي السياسة الرسمية لتايوان حتى بداية التسعينات حيث أكد حزب الكومينتانغ الذي أسس تايوان، على أن كلاً من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين قد اتفقتا على وجود صين واحدة، لكنهما اختلفتا حول ما إذا كانت الصين تمثلها جمهورية الصين الشعبية، أم جمهورية الصين (تايوان).

ولبيان وتجلية الأمور نقول: في عام 1979 ألغت أمريكا برئاسة جيمي كارتر الاعتراف بجمهورية الصين وأقرت بحكومة بكين كممثل وحيد للصين، ومع ذلك رفضت الاعتراف بالسيادة الصينية على تايوان (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) الأمريكي). وهذا يعني أن واشنطن لا توافق على مطالبة بكين بالسيادة، ولا تتفق مع تايبيه على أن جمهورية الصين دولة مستقلة وذات سيادة.

وعلى إثر الاعتراف بالصين الشعبية أقر الكونغرس الأمريكي 1979 «قانون العلاقات مع تايوان» الذي نظم العلاقات مع الجزيرة والمصالح الأمنية والتجارية للولايات المتحدة. وحسب وزارة الخارجية الأمريكية فإن تايوان «كدولة ديمقراطية رائدة وقوة تكنولوجية تعد شريكا رئيسيا للولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ». وبموجب قانون الكونغرس، يتعين على الولايات المتحدة بيع الإمدادات العسكرية لتايوان لضمان دفاعها عن النفس ضد القوات المسلحة الأكبر حجما في بكين.

إن استراتيجية الغموض مسألة متعمدة من جانب الولايات المتحدة؛ ففي الوقت الذي ترفض فيه عودة تايوان إلى الصين، وهذه حقيقة الأمر في سياستها بعيداً عن الغموض، في الوقت نفسه تستخدم أسلوبا مراوغاً منذ بداية الأمر بالتلاعب بالألفاظ والوقت وقصة صين واحدة التي أضحت واضحة لكل ذي لب، وإلا فما معنى إبرام الاتفاقيات مع تايوان والحديث عن الدفاع عنها ومدها بالسلاح وتهديد الصين في حالة لجأت إلى القوة؟! فهي استطاعت التلاعب بالصين لعشرات السنين في استراتيجية غامضةٍ على جاهل واضحةٍ لعقلية صاحب الحكم؛ من أجل المحافظة على بقاء الأمور كما هي أحسن ساعة.

يقول البروفيسور ستيف غولدستين مدير ورشة الدراسات التايوانية بمركز فيربانك للسياسات الصينية بجامعة هارفارد: إن هذه السياسة «تخلق نوعا من الرادع المزدوج، فكلا الطرفين يحجم عن تعريض الوضع الراهن للخطر من خلال التدخل المحتمل للولايات المتحدة، في حين يشعر بالاطمئنان إلى أن الطرف الآخر لن يحاول تغيير الوضع الراهن من جانب واحد. ومن ثم فإن تايوان تحجم عن قلب الأوضاع لأنها تعلم أنها ستتلقى الدعم في حال تعرضها لهجوم غير مبرر من بر الصين، كما تحجم الصين عن تغيير الوضع الراهن خشية تدخل محتمل من قبل الولايات المتحدة».

ولكن حديث الصين عن اقتراب الضم وعودة الأرض المتمردة للوطن، جعل البعض يظن أن الولايات المتحدة تراجعت عن سياسة الغموض، وهي لا زالت ثابتة عليها نتيجة ضعف العقلية السياسية الصينية والواقعية المقيتة والخوف من تدخل الولايات المتحدة عسكرياً، وأمريكا تدرك هذا، فقامت أمريكا بتصريحات حادة تجاه الصين والتهديد بالتدخل العسكري ودعم تايوان، سواء أكانت هذه تصريحات من بايدن أو بيلوسي أو أعضاء في الكونغرس أو تصريحات لحلفاء أمريكا في المنطقة مثل رئيس وزراء اليابان السابق شينزو آبي الذي كتب مقالاً يذكر فيه أن هذه السياسة تعزز عدم الاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ من خلال جعل الصين تستهين بجدية رغبة الولايات المتحدة في التدخل العسكري، وجعل تايوان تشعر بالقلق في الوقت ذاته.

ويضيف آبي أن المجتمع الدولي أذعن في النهاية لضم روسيا شبه جزيرة القرم، «رغم اعتداء روسيا على أراضي دولة ذات سيادة هي أوكرانيا»، ويمضي في القول بأنه بالنظر لأن غالبية دول العالم لا تعترف بتايوان كدولة ذات سيادة، فإنه لن يكون مستغرباً أن يعول الزعماء الصينيون على أن يكون العالم أكثر تهاوناً إذا ما قاموا بضم أراض يعتبرونها جزءاً من بلادهم.

وفي الختام فإن سياسة الغموض لا زالت ثابتة وتؤتي أكلها بشكل جيد في ثبات الأمور على ما هي عليه، وهذا بدوره يعكس مدى ضعف الصين تجاه أخطر مسألة تعتبرها مسألة حياة أو موت، وهذا الضعف له آثاره وتبعاته على الصين داخلياً وخارجياً في المنطقة، وفي ثبات سياسة الاحتواء الاستراتيجية الوحيدة تجاه الصين منذ عشرات السنين، وإلا فإن الصين إذا أقدمت على المجازفة وضم تايوان بالقوة ففي هذه الحالة ستلغي أمريكا سياسة الغموض وتقوم بالدفاع عن تايوان مع الحلفاء في المنطقة، وهذا هدف آخر ومطلوب، وهو شكل آخر من استراتيجية الاحتواء بمحاولة جرّ الصين لضم تايوان بالقوة وتفعيل أمريكا لجميع الأوراق والأدوات والعملاء ضد الصين، وهذا واضح، ويبدو أنها تعمل لمحاولة ارتكاب الصين هذا الخطأ من وجهة نظرها، لأنه سيكون أقوى بالرد والتعامل وتفعيل سياسة الاحتواء بكامل أشكالها وأدواتها، أما إن بقيت الصين تطالب وتهدد بالأقوال وعلو الصوت وتكتفي ببعض العقوبات التي لا ترتقي لمسألة تعتبرها مسألة حياة أو موت فإن سياسة الغموض الاستراتيجية باقية وتتمدد.

هل تريد أمريكا أن تأخذ آسيا الوسطى في قبضتها العسكرية؟

مراد الأوزبيكي

الخبر:

في 10 أوت، بدأت في طاجيكستان تدريبات عسكرية، نظمتها القيادة المركزية الأمريكية، بحسب السفارة الأمريكية في طاجيكستان.

وهنأ السفير الأمريكي لدى طاجيكستان جون مارك بوميرسهايم المشاركين في تدريبات "التعاون الإقليمي - 2022" العسكرية التي ستستمر حتى 20 أوت، وأشار إلى أن هذه التدريبات هي أكبر التدريبات العسكرية التي تجريها الولايات المتحدة بمشاركة دول وسط وجنوب آسيا...

ووفقا للسفارة، ستشارك الولايات المتحدة وطاجيكستان وكازاخستان وقرغيزستان وأوزبيكستان وباكستان ومنغوليا في تدريبات قيادة الأركان التي تستغرق ستة أيام. كما ستجري طاجيكستان والولايات المتحدة تدريبات ميدانية ثنائية لمدة خمسة أيام في مركز تدريب فخرأباد. (CentralAsia (TJ) 11 أوت 2022)

التعليق:

من المعروف أن هناك صراعاً جيوسياسياً بين روسيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي والصين حول آسيا الوسطى، التي تنظر روسيا إليها على أنها مزرعتها. ويمكن اعتبار هذه التدريبات العسكرية جزءاً من هذا الصراع. وتحاول أمريكا فرض نفوذها العسكري على هذه المنطقة منذ عام 2004؛ حيث إن المشاركين في هذا التدريب كانوا يستضيفون هذه التدريبات بالتعاقب منذ عام 2004، باستثناء عام 2020 بسبب جائحة كوفيد19-. ومن الطبيعي أن تشعر روسيا بالقلق حيال ذلك.

يقول ألكسندر كوبرينسكي وهو مؤرخ وعالم سياسي ومدير وكالة الاستراتيجيات الإثنية: "إن حقيقة إجراء التدريبات على أراضي طاجيكستان دون مشاركة روسيا أمر مثير للدهشة للغاية، نظراً لأن روسيا هي التي تضمن حماية أمن جمهورية طاجيكستان من التهديدات الخارجية، كما أن قاعدتها العسكرية رقم 201 تحمي سيادة واستقرار هذه الجمهورية. حتى لو كان عدد الجنود الأمريكيين 100-60، في وضع توجد فيه معارضة مباشرة ومفتوحة بين روسيا والولايات المتحدة، وبين الولايات المتحدة والصين، وبين الولايات المتحدة وأفغانستان، فإن ثلاث دول في آن واحد: من غير المناسب تماماً لروسيا والصين وأفغانستان إجراء تدريبات بالقرب من الحدود إذا كانت طاجيكستان تعتبر نفسها حليفاً لروسيا وشريكاً للصين".

ومن الواضح أيضا أن أمريكا ستُغرق دول آسيا الوسطى في الديون تحت ذريعة هذه التدريبات العسكرية. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لتقديرات عام 2021، فقد قدمت أكثر من 330 مليون دولار "كمساعدات" لطاجيكستان وحدها منذ عام 1992. كما التقى قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال مايكل إريك كوريلا بالرئيس الطاجيكي إمام علي رحمون في دوشانبي في حزيران/يونيو لمناقشة القضايا الأمنية بين أمريكا وطاجيكستان. وقبل زيارته إلى طاجيكستان، أجرى كوريلا محادثات في دولتين أخريين من حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي وهما أوزبيكستان وكازاخستان.

للأسف، إن بلاد المسلمين اليوم أصبحت ساحة معركة بين المستعمرين بسبب خيانة الحكام العملاء للكفار المستعمرين. وعلى الرغم من أن أمريكا تحاول انتزاع منطقة آسيا الوسطى من روسيا وضرب مصالح الصين في المنطقة، فإن لديها عاملاً آخر أكثر أهمية تقلق بشأنه؛ فإنها تقلق من تنامي النهضة الإسلامية في منطقة آسيا الوسطى. لهذا السبب تقوم بمثل هذه التدريبات بحجة "مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والجرائم الأخرى العابرة للحدود".

إن القوة الوحيدة التي ستنقذ، ليس المسلمين فقط، بل البشرية جمعاء من اضطهاد أمريكا والمستعمرين الآخرين هي دولة الخلافة الراشدة، القائمة قريباً بإذن الله، والتي ستضع حداً لعنف هؤلاء المستعمرين وتطردهم من بلادنا وتحقق العدل في جميع أنحاء العالم، وَإِنَّ غَداً لَنَاظِرِهِ قَرِيبٌ،وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ.

جواب سؤال

الدولة كيان تنفيذي لمجموعة المفاهيم والمقاييس والقناعات

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

قبل سؤالي، أنا وإخوة لي في الدعوة وهم كثر يدعون لكم بكل خير، وبطول العمر وحسن العمل، آمين.

أما سؤالي فهو عن **شرح العبارة الواردة في مقدمة الدستور: (إن الدولة كيان تنفيذي لمجموعة المفاهيم والمقاييس والقناعات)، هذه الألفاظ الثلاثة ماذا تعني بالتحديد مع المثال؟**

الجواب:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته،

في البداية بارك الله فيك وفي إخوتك على دعائكم الطيب لنا، ونحن ندعو الله لكم بالخير.

إنك تشير بسؤالك إلى ما جاء في كتاب مقدمة الدستور الجزء الأول في شرح المادة (1)، وهو قوله: (ومن هنا عرفت الدولة بأنها كيان تنفيذي لمجموعة المفاهيم والمقاييس والقناعات التي تقبلتها مجموعة من الناس.)، وبالمناسبة فإن هذه الصيغة ليست واردة فقط في كتاب المقدمة، بل هي واردة في كتب أخرى مثل كتاب الشخصية الإسلامية الجزء الثاني حيث جاء فيه: (لأن كيان الأُمة هو مجموعة الناس، مع مجموعة من المفاهيم والمقاييس والقناعات. وكيان الدولة هو مجموعة من الناس لهم صلاحية الحكم مع مجموعة من المقاييس والمفاهيم والقناعات.)، ولكن أكثر كتاب تداول هذه الصيغة هو كتاب (دخول المجتمع)، حيث وردت فيه هذه الصيغة عشرات المرات...

وبالتدقيق في هذه الصيغة يتبين أن بين المصطلحات الثلاثة (المفاهيم، المقاييس، القناعات)، عموماً وخصوصاً كما يقولون... وبيان ذلك كما يلي:

-1 الأفكار هي معاني الألفاظ، والمفاهيم هي معاني الأفكار، فإذا صدق المرء بالفكرة فإنها تتحول من مجرد فكرة إلى مفهوم يؤثر في السلوك... جاء في كتاب الشخصية الإسلامية الجزء الأول صفحة 13-12 ملف الوورد ما يلي:

[المفاهيم هي معاني الأفكار لا معاني الألفاظ. فاللفظ كلام دل على معانٍ قد تكون موجودة في الواقع وقد لا تكون موجودة، فالشاعر حين يقول:

ومن الرجال إذا انبريتَ لهدْمِهِمْ *** هَرَمٌ غليظُ مَنَاكِبِ الصُّفَّاحِ

فإذا رميتَ الدَقَّ في أَجْلادِهِ *** تركَ الصراعَ مُضعضَعَ الألواحِ

فإن هذا المعنى موجود في الواقع ومدرك حسّاً وإن كان إدراكه يحتاج إلى عمق واستنارة. ولكن الشاعر حين يقول:

قالوا: أَينظم فارسين بطعنةٍ *** يومَ الدّزالِ ولا يراه جَليلاً

فأجبتهمْ: لو كانَ طولُ قَناتِهِ *** مِيلاً إذنْ نَظَمَ الفَوارسَ ميلاً

فهذا المعنى غير موجود مطلقاً، فلم ينظم الممدوح فارسين بطعنة ولا سأل أحد هذا السؤال ولا يمكن أن ينظم الفوارس ميلاً. فهذه المعاني للجمل تُشرح وتُفسر ألفاظها. أما معنى الفكر فهو أنه إذا كان لهذا المعنى الذي تضمنه اللفظ واقع يقع عليه الحس أو يتصوره الذهن كشيء محسوس ويصدقه، كان هذا المعنى مفهوماً عند من يحسه أو يتصوره ويصدقه، ولا يكون مفهوماً عند من لا يحسه ولا يتصوره، وإن كان فهم هذا المعنى من الجملة التي قيلت له أو التي قرأها... فالمفاهيم هي المعاني المدرك لها واقع في الذهن سواء أكان واقعاً محسوساً في الخارج أم واقعاً مسلماً به أنه موجود في الخارج تسليماً مبنياً على واقع محسوس. وما عدا ذلك من معاني الألفاظ والجمل لا يسمى مفهوماً، وإنما هو مجرد معلومات.] انتهى.

وعليه، فكل فكر جرى التصديق به يسمى مفهوماً بغض النظر عن ضيق المعنى الذي تضمنه المفهوم أو سعته.

-2 من المفاهيم ما يتعلق بأمر فرعي واحد فقط كحرمة شرب الخمر، فهي تحوي معنى واحداً هو أن الشرع حرم شرب الخمر، أي حوت حكماً فرعياً واحداً فقط... لكن بعض المفاهيم تتعلق بمعان متعددة لأنه يمكن أن تقاس بها أفكار فرعية عدة فهي ليست محصورة في أمر واحد... فمثلاً مفهوم الحلال والحرام هو مفهوم يغطي أعمال الإنسان كلها، فهو مقياس لأعمال الإنسان، فلا يتعلق بأمر واحد فقط، بل هذا المفهوم في هذه الحالة هو مقياس تقاس به أفكار ومفاهيم أخرى... ومثلاً مفهوم الأصل في الأشياء الإباحة هو مقياس تقاس به أمور كثيرة وليس محصوراً في أمر واحد... ومثلاً مفهوم الغاية لا تبرر الواسطة هو مقياس لأعمال سياسية وغير سياسية كثيرة، فهو مقياس تقاس به أفكار وأعمال سياسية كثيرة... وهكذا فإن المقياس من جهة السعة هو أعم من المفهوم، وهو في المقابل أخص من المفهوم باعتبار مصطلح المفهوم يطلق على الأفكار الجزئية كما يطلق على المقياس، وبهذا يتبين أن كل مقياس هو فكرة ومفهوم عند من يصدق به، ولكن ليس كل مفهوم مقياساً لأن المفهوم قد يكون فكرة فرعية وقد يكون مقياساً، أما المقياس فلا يكون إلا أمراً تبنى عليه فروع وتقاس به، فلا يكون فكرة فرعية.

-3 أما القناعات فهي المفاهيم والمقاييس التي أخذت دور العراقة عند الفرد والأمة، وأصبحت متركزة في النفوس وفي المجتمع بحيث يصعب انتزاعها، فإذا تأصل المفهوم أو المقياس في النفوس وفي المجتمع فإنه يرتقي درجة ويصبح قناعة بحيث لا يتأتى قلعه وإزالته بسهولة من الفرد والمجتمع، وهناك بعض المفاهيم والمقاييس التي يجب أن تصل إلى درجة القناعات عند الفرد والمجتمع للحفاظ على الفرد والأمة، وذلك مثل مفهوم ومقياس أن الأصل في الأفعال التقيد بالحكم الشرعي، ومثل مفهوم الطاعة، ومثل الجهاد، ومثل التوكل على الله... إلخ.

وبهذا الاعتبار المذكور في الأعلى عن القناعة فإن كل قناعة هي مفهوم أو مقياس، ولكن ليس كل مفهوم أو مقياس فهو قناعة، لأن المفهوم والمقياس اللذين لم يتأصلا في النفوس وفي المجتمع لا يصلان درجة القناعة وإن جرى التصديق بهما، أي لا يصلان درجة من الرسوخ والتركز والاستقرار بحيث يطلق عليهما مصطلح قناعات، وهذا بالطبع لا يعني أن الناس غير مقتنعين بهما بالمعنى اللغوي للقناعة، وذلك لأنهم يصدقون بهما... بل هما لا يحققان وصف قناعات بالمعنى الاصطلاحي مع أنهما صارا مفهوماً ومقياساً...

جاء في كتاب النظام الاجتماعي صفحة 11 ملف الوورد: [أما سبب هذا الاضطراب الفكري، والانحراف في الفهم عن الصواب، فيرجع إلى الغزوة الكاسحة التي غزتنا بها الحضارة الغربية وتحكمت في تفكيرنا وذوقنا تحكماً تاماً غيرت به مفاهيمنا عن الحياة، ومقاييسنا للأشياء وقناعاتنا التي كانت متأصلة في نفوسنا مثل غيرتنا على الإسلام وتعظيمنا لمقدساتنا.] انتهى.

والخلاصة: الفكرة إن كانت فرعية وحصل التصديق بها فهي مفهوم، وإن كانت فكرة يبنى عليها غيرها من الأفكار الفرعية وجرى التصديق بها فهذا المفهوم يصبح مقياساً، والمفهوم والمقياس إن تأصلا في النفوس وفي المجتمع والأمة صارا قناعات... وبهذا يظهر المقصود من استعمال هذه المصطلحات الثلاثة وضرورة التفريق بينها عند العمل على تغيير المجتمع وإقامة الدولة، فالحزب عندما يعمل في الأمة للتغيير عليه أن يكون واعياً ومدركاً للأفكار الفرعية التي يريد أن يحولها إلى مفاهيم في الأمة، وأن يكون مدركاً للمقاييس التي يريد أن يوجدها عند الأمة، وأن يكون مدركاً للمفاهيم والمقاييس التي يريد أن يجعلها تأخذ دور العراقة بحيث تتأصل في النفوس وفي المجتمع والأمة لتصبح قناعات يصعب نزعها... وبهذا يستطيع الحزب أن يضع أولوياته في العمل قبل قيام الدولة وبعد قيامها بتركيزه على المفاهيم والمقاييس الأكثر أهمية والأكثر لزوماً للحفاظ على الأمة والدولة فيوليها أكثر اهتمامه، ويعمل على تحويلها إلى قناعات لا يمكن زحزحتها بسهولة من النفوس.

آمل أن يكون الجواب واضحاً.

أخوكم عطاء بن خليل أبو الرشتة

أبو ذرّ التّونسيّ (بسّام فرحات)

السّياسة بين المبدئيّة والواقعيّة

(الجزء الثّالث)

هل أنّ الممارسة السياسيّة خاضعة لمقياس الحلال والحرام..؟؟

وكون الممارسة السياسيّة أحكامًا شرعيّة مسيّرة بالحلال والحرام يفترض أنّ لكلّ فعل سياسي ـ كليًا كان أم جزئيًا ـ دليلاً شرعيًا أي نصًا تفصيليًا يكون حجّةً على أنّ المبحوث عنه حكم شرعي لا عقلي، فالأفعال ومُتعلّقاتها من الأشياء لا يجوز أن تُعطى حكمًا من أحكام التّكليف إلاّ إذا كان هناك دليل شرعي على ذلك الحكم من الكتاب والسنّة وما أرشدا إليه..من هذا المنطلق فإنّ دائرة الأحكام الشرعيّة المتعلّقة بالأعمال السياسيّة سُرعان ما تتّسع شيئًا فشيئًا كلّما انتقلنا من القرآن الكريم إلى السّيرة المشرّفة إلى القواعد الكليّة إلى نوعيّة الدّلالة نفسها (دلالة الالتزام ـ دلالة الاقتضاء ـ دلالة التّنبيه والإيماء ـ دلالة الإشارة..) ماسِحةً بأحكامها جميع أفعال وأساليب وممكنات الممارسة السياسيّة ومتعلّقاتها من الأشياء بحيث لا تنغلق إلاّ وقد استوعبت كلّ عمل فيها وكلّ قول أو تقرير وكلّ أسلوب أو وسيلة وصبَغتْه بالحلال والحرام مصداقًا لقوله تعالى (ما فرّطنا في الكتاب من شيء)..فنصوص القرآن الكريم أوجبت على المسلمين حمل الدّعوة الإسلاميّة بما تقتضيه من أعمال سياسيّة: فأوجبت إقامة كتلة للاضطلاع بتلك المهمّة (ولتكن منكم أمّة يدعون إلى الخير) وحثّت المسلمين على تبليغ رسالة الإسلام (وأوحي إليّ هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ) ورغّبت في ذلك ومدحت فاعله (ومن أحسن قولاً ممّن دعا إلى الله وعمل صالحًا وقال إنّني من المسلمين) وحمّلت العلماء مسؤوليّة التّبليغ (وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيّننّه للنّاس ولا تكتمونه).. كما رسمت تلك النّصوص طريقة حمل الدّعوة للرسول الأعظم وحدّدت له معالمها ومراحلها (يا أيّها المدّثر قم فأنذر ـ فاصدع بما تؤمر..) ونبّهته إلى هَناته (عبس وتولّى ـ عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبيّن لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين..) وزوّدته بمادّة للصّراع الفكري والكفاح السياسي (ويل للمطفّفين ـ تبّت يدا أبي لهب ـ وإذا الموءودة سُئلت ـ عُتلٍّ بعد ذلك زنيم ـ ألكم الذّكر وله الأنثى ـ أفلا ينظرون إلى الإبل..) ونبّهته إلى حسن التأتّي (وإمّا تخافنّ من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء ـ واصبر نفسك مع الذين يدعون ربّهم..) وفي كلّ هذا ما فيه من مخطّط إجمالي يرسم الملامح الكبرى والخطوط العريضة لحمل الدّعوة للعاملين اليوم على استئناف الحياة الإسلاميّة..

دلالة الالتزام والاقتضاء

غير أنّ نصوص القرآن الكريم جاءت في شكل أصول وأحكام عامّة وخطوط عريضة وهي محدودة في العدد لا يمكن لها ـ حسابيًا ـ أن تُغطّي الأعمال السياسيّة في تجدّدها وتنوّعها ،فكيف نعالج اللاّمحدود بالمحدود..؟؟ ورغم ذلك فإنّ تلك النّصوص القرآنيّة المحدودة قادرة على استيعاب الممارسة السياسيّة ومتاحاتها اللاّمتناهية في أدقّ تفاصيلها وأبسط جزئيّاتها ،فهي عميقة المعاني عامّة المقاصد مُتّسعة لاستنباط أحكام متعدّدة كما أنّ أحكامها مُتّسعة بدورها للانطباق على مسائل كثيرة.. صحيح أنّ وسائل وأساليب حمل الدّعوة والعمل السياسي ليس كلّ واحد منها مشمولاً بدليل خاصّ به على سبيل الاستقصاء ولكنّها عمليًا لا تحتاج إلى ذلك فيكفي الدّليل العامّ الذي يدلّ على أصلها ـ أي النّصوص المذكورة في وجوب حمل الدّعوة ـ لسدّ ذلك الثّغور..ورغم أنّ تلك الأساليب أفعال ولا يصحّ أن تجري إلاّ حسب الأحكام الشرعيّة ـ فالأصل في الأفعال التقيّد بالحكم الشرعي ـ إلاّ أنّ الدّليل الشرعي على أصلها جاء عامًا فيشمل كلّ ما تفرّع عنها من أفعال ويزوّدها بأدلّة :فقوله تعالى (ولتكن منكم أمّة..) دليل شرعي على إقامة تكتّل سياسي لاستئناف الحياة الإسلاميّة، وهو دليل شرعي أيضًا على كلّ الأفعال الفرعيّة المقتضية أو المترتّبة عن ذلك الحكم (تخصيص مقرّ ـ إعطاؤه إسمًا ـ تزويده بقانون أساسيّ ـ شروط عضويّته ـ روزنامة عمله ـ تمويله ـ خططه ووسائله وأساليبه ـ تبنّياته الشرعيّة..) وهي كلّها أفعال متفرّعة عن (ولتكن منكم أمّة..) ويشملها الدّليل العامّ بدلالته لأنّه لم يأت دليل جزئي خاصّ بها فدليلها هو دليل أصلها وهكذا جميع الأساليب..فالدّليل العامّ على وجوب حمل الدّعوة (وأوحي إليّ هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ) يدلّ بدلالة الالتزام والاقتضاء على إباحة استنباط شتّى الوسائل والأساليب الكفيلة بتغطية جميع الأعمال السياسيّة التي يقتضيها حمل الدّعوة مهما تعدّدت وتنوّعت، لأنّ هذه الوسائل والأساليب فرع عن ذلك الأصل فتكون داخلة فيه وتأخذ حكمه ،وقس على ذلك سائر الأدلّة العامّة..

الأدلّة من السنّة

وبالتّوازي مع دلالة الالتزام والاقتضاء تولّت السنّة المشرّفة ملء الفراغات غير المغطّاة مباشرة بأصول الأحكام القرآنيّة مضطلعة بمهمّتها المتمثّلة في تخصيص العامّ وتقييد المطلق وتفصيل المُجمل مصداقًا لقوله تعالى (لِتُبيّن للنّاس ما نُزّل إليهم)..فكانت المرحلة المكيّة ـ مناط بحثنا ـ درسًا عمليًا تطبيقيًا ميدانيًا في السّياسة ونموذجًا متكاملاً لطريقة حمل الدّعوة واستئناف الحياة الإسلاميّة: ففيها وقع تأسيس الكتلة في دار الأرقم وتثقيف الصّحابة وتكوين الشخصيّات الإسلاميّة عبر الإفراغ والملء ثمّ الانخراط في التّفاعل بكلّ أعماله (صراع فكري ـ كفاح سياسي ـ كشف المخطّطات ـ تبنّي المصالح..) إلى أن أخذ الرّسول الأكرم يتّصل بالقبائل لطلب النّصرة منها سواء أثناء موسم الحجّ أو في مواطنها الأصليّة خارج مكّة.. ونحن مُطالبون شرعًا اليوم بالنسج على منواله والقيام بتلك الأعمال بصفتها أحكامًا شرعيّة واجبة الإتّباع (وما آتاكم الرّسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) :فكما عمد الرّسول الكريم إلى نقض الأسس والمفاهيم الفاسدة التي قام عليها المجتمع القرشي ننقض اليوم المفاهيم الغربية المسمومة السّائدة في مجتمعنا..وكما كان يبث الأفكار الجماعيّة الصّحيحة ويحاول تجميع النّاس حولها نبث اليوم المفاهيم الإسلاميّة الصّافية النقيّة ونحاول إيجاد رأي عامّ حولها..وكما واجه رموز الفساد في قريش (أبا جهل ـ أبا لهب ـ الوليد بن المغيرة..) نواجه اليوم حكّام الأمّة الفجرة وعملاء الغرب وصنائعه من السّاسة والمفكّرين.. وكما طلب الرّسول الأكرم النّصرة من أهل القوّة والمنعة رؤساء القبائل العربيّة نطلب اليوم النّصرة من العسكريّين والأمنيّين وشيوخ العشائر وقادة الجماعات المسلّحة.. وكما كان الرّسول يواجه عبادة الأصنام وينقضها ويهاجم تطفيف الكيل ووأد البنات وغيرها من الأفكار الجاهليّة التي قام عليها المجتمع المكّي ننقض اليوم الثقافة الأجنبيّة ومفاهيمها المنحطّة (الوطنيّة ـ القوميّة ـ الاشتراكيّة ـ الديمقراطيّة ـ الواقعية ـ المصلحيّة..)..وكما ناور وعمّى على المشركين وقام بأعمال سياسيّة (الولائم ـ الخروج بالمسلمين في صفّين على رأسيهما حمزة وعمر..) ننسج اليوم على منواله بما يتلاءم مع العصر..وكما صبر على أذى قريش وثبت على الإسلام ولم يغيّر أو يبدّل واكتفى بالعمل الفكريّ السياسيّ ولم يقم بالأعمال الماديّة نقتدي اليوم به..فطريقة تغيير المجتمع اليوم واستئناف الحياة الإسلاميّة بإقامة الخلافة هي نفسها التي رسمها لنا الرّسول صلّى الله عليه وسلّم :إيجاد رأي عامّ حول أفكار الإسلام الصّحيحة بالطريق السياسي ثمّ التغيير على الحكّام والعمل على قلب النظام المتحكّم في المجتمع..

القواعد الكليّة

آخر عمليّة مسح لما يمكن أن يتركه الكتاب والسنّة من فجوات في الأحكام والأدلّة المتعلّقة بالأعمال السياسيّة توكل إلى القواعد الشرعيّة سواء العامّة أو الكليّة :فكما يكون الاستدلال بالأحكام الشرعيّة المستنبطة من الكتاب والسنّة يكون أيضًا بالقواعد الشرعيّة، ولا يقال هنا إنهّا مجرّد قواعد وضعها الفقهاء ولا تقوم مقام الحكم الشرعي، لأنّ القواعد الكليّة هي أحكام شرعيّة استُنبطت من الأدلّة كأي حكم من الأحكام: فقاعدة (الوسيلة إلى الحرام محرّمة) مثلاً استُنبطت من قوله تعالى (ولا تسُبّوا الذين يدعون من دون الله فيسُبّوا الله عَدْوًا بغير علم)..فالقاعدة الكليّة تجعل الحكم بمثابة العلّة التي تدور مع المعلول وجودًا وعَدَمًا فتملأ بذلك الفراغات وتزوّد سائر الأعمال السياسيّة بالأحكام والأدلّة وتُدرجها في دائرة الحلال والحرام. أبرز مثال على مفعول هذه القواعد هو قاعدة (ما لا يتمّ الواجب إلاّ به فهو واجب) فهي تجعل من خطاب الشّارع شاملاً الواجب وأيضًا ما لا يمكن القيام بهذا الواجب إلاّ به: فوجوب الشيء يوجب وجوب ما لا يتمّ إلاّ به، أي أنّ التكليف بالشيء يقتضي التكليف بما لا يتمّ الشيء إلاّ به..من ذلك مثلاً أنّ إقامة خليفة واجب والقيام بهذا الواجب لا يتأتّى على الوجه الصحيح بالعمل الفردي لأنّ الفرد عاجز عن القيام به، فكان لا بدّ من تكتّل جماعة من المسلمين قادرة على الاضطلاع بالواجب، فصار واجبًا على المسلمين أن يقيموا ذلك التكتّل وإلاّ أثموا لقعودهم عمّا لا بدّ منه لأداء الواجب..ومن ذلك أيضًا أنّ حمل الدّعوة واجب والقيام به لا يتأتّى على الوجه الصحيح إلاّ بفهم واقع المنطقة المستهدفة فصار واجبًا على حملة الدّعوة أن يفهموا واقع المجتمع ومقوّماته وواقع الأمّة ومكوّناتها وواقع الحكّام وارتباطاتهم وعلاقتهم بالأمّة وواقع السياسة المحليّة والدوليّة وواقع التكتّلات الحزبيّة والحركات الجماعيّة ومدى قدرتها على التّأثير، كلّ ذلك من أجل الاضطلاع بواجب الكفاح السياسي..وقس على ذلك سائر القواعد من قبيل (الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل التحريم) أو (الوسيلة إلى الحرام محرّمة) أو (لا ضرر ولا ضرار) أو (استصحاب الحال)..فهي تزوّد سائر أعمال الممارسة السياسيّة بالأحكام والأدلّة وتدرجها في دائرة الحلال والحرام بامتياز..

******تتمة المقال في ص15

نفتتح لقرائنا سلسة من المقالات ننشرها من كتاب قيّم للأستاذ والباحث ثائر أحمد سلامة, على أجزاء متتابعة, جزاه الله عن قرائنا عن أمتنا خير الجزاء.

ثائر أحمد سلامة

الصندوق الأسود للفكر الغربي (ج1)

بعد دراسة بحثية مفصلة استغرقت أكثر من خمس سنوات لأصول المبدأ الديمقراطي، العلماني، الليبرالي، الرأسمالي، تبينت لنا الجوانب التالية التي تنقض الأسس الفكرية التي قام عليها ذلك المبدأ، وتظهر تناقضاتها المعرفية (الإبستمولوجية)، وتسلط الضوء على عجز الديمقراطية والعلمانية عن تشريع أي قانون يحقق العدالة في المجتمع، أو يبين الحقوق وينظمها، أو يبين المصلحة العامة التي ستتأسس الدولة بهدف تحقيقها، أو يحدد الخير والشر، أو الصواب والخطأ على وجه يحقق تأسيساً مرجعياً للتشريعات، لتحقق مقاصد تشريعية وأعرافاً مجتمعية محددة.

وفوق ذلك، وبعد دراسة مستفيضة للتنظير الفكري والتأسيس القانوني لمرجعية أصل السلطة أو مصدرها، بحسب منظري الفكر الغربي أنفسهم، فإن هذه الدراسة تطرح وبكل قوة مأزق الدولة الحديثة؛ المأزق الفكري المعرفي (الإبستمولوجي)، المتمثل في:

أولاً: مأزق إحداث الشرخ الفكري بين الإنسان ووظيفته في الحياة، وبين الحياة نفسها:

وقد توصلت دراستنا البحثية لأصول المبدأ الديمقراطي، العلماني، الليبرالي، الرأسمالي إلى بيان:

1) افتقار المبدأ الديمقراطي - العلماني – الليبرالي إلى وجود فكرة كلية (holistic world view) عن الكون والإنسان والحياة، الأمر اللازم لتشكيل منظومة فكرية تصلح معها إطارا تنبثق منه أسس عقدية تنبثق عنها أنظمة لمعالجة المشاكل، سواء أكانت مشاكل اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو أخلاقية.

2) لم يقدم المبدأ الديمقراطي/ العلماني سَرْدِيَّةً أو روايةً تفسرُ فيها للإنسانِ الغايةَ من وجودِهِ،

أ- فلم تَسْرُدْ له قصة وجوده وارتباطه بالخالق وبالكون والحياة، وأثَر ذلك التفسير على سلوكه بما يتضمنه من تفاصيل منهج الحياة الذي يجب أن يعيش على أساسه.

ب- وبما يحويه من نظرية قيمية تحدد للإنسان القيم التي يعيش لتحقيقها أو التي يمكنه اتخاذها مقاييس لأعماله،

ت- وفوق ذلك، فإنها عمدت إلى فصله عن الرواية أو التفسير الذي يمتلكه هو عن الكون والإنسان والحياة، بما عمدت إليه من قطع الحبل السُّرِّيِّ بينه وبين ذلك المنهج، وتلك القيم، فلا هي قدمت له منهجا ولا تفسيرا، ولا حتى حفلت بالقيم، ولا تركته يعيش وفق منهجه وتفسيره وقيمه! وهذا الأمر تناقض عقلي، وإشكال فكري ضخم.

ث- فإن إدراك الغاية من الوجود ليس بالأمر الثانوي الذي يمكن أن تتجنبه الآيديولوجيات بسهولة، ولا يمكن أن يكون أثر انعدامه من التصور على حياة البشر إلا مدمرا، إذ لا يمكن بحال إحداث شرخ فكري في العقل البشري بين التصور عن الغاية من الوجود والمنهج والقيم من جهة، وبين الحياة من جهة أخرى، كما ولا يصح أن تخلو الحياة من ذلك التصور، والعلمانية إنما هي فصل لذلك التصور عن الحياة نفسها.

ج- كذلك، إن فصل منهج الحياة -الذي تريد العلمانية للإنسان أن يخطه بعيدا عن أي معتقد يضع له تصورا عن وظيفة ذلك الإنسان في الحياة (الغاية من وجوده، والمسئوليات والتكاليف المترتبة على هذا التصور) - هو أمر بالغ في التناقض. فكيف لإنسان أن يعزل منهج حياته عن السؤال المركزي المتعلق بدوره ووظيفته ومسئولياته التي وجد في هذه الحياة ليقوم بها.

ح- حيث إن ذلك التصور عن الوجود والحياة لا بد أن يعطي آلية (ميكانيزما) أو طريقة أو منهجا يبين السلوك والاعتقاد الذي يجب القيام به لأجل بلوغ تلك الغاية أو ذلك الهدف الذي لأجله يعيش الإنسان في هذه الحياة.

ثانياً: مأزق شرعية السلطة (مرجعيتها ومصدرها):

نظّرَ مفكرو الفكر الغربي لضرورة وجوب بناء قيام الدولة، ودستورها، وقوانينها على أساس تحقيق مبدأ السيادة للأمة، وأن تكون الأمة مصدر السلطات على الحقيقة، فسبب وجود الدولة (السلطة) يجب أن ينبثق عن هذا الأصل وأن تستند إليه لتحقيق شرعية استمراريتها؛

1. ويعتبر هذا التأصيل الضمانة الأصيلة لتحقيق سيادة الأمة أو الشعب، إذ إن السلطة لا تكون شرعية إلا حين تكون وليدة «الإرادة العامةgeneral will »، للأمة،

2. وأيضا، ولأنه لا يمكن أن تتمتع الأمة بحقها في السيادة المطلقة، وأن تكون مصدر السلطات، إلا إذا تم تمكينها من ممارسة الأعمال التي تُظهر سيادتها، وأن تحقق هذه الأعمال تجسيدا حقيقيا لتلك السيادة،

3. وأيضا، ولأنه لن تكون الأمة مصدر السلطات على الحقيقة إلا إذا كانت التشريعات والقوانين هي التعبير عن إرادتها هي؛ ذلك الشرط الذي يُبنى عليه شرط وجوب طاعة الأمة للقانون والدستور، على اعتبار أنها ستطيع الدستور والتشريعات التي تجسد إرادتها العامة، وتجسد تعبيرها عن سيادتها وامتلاكها لسلطانها طبيعيا, وستحتاج لمبرر لوجوب طاعة الدستور والتشريعات إن فقدت هذه الصفة.

4. فإن لم تكن الصلة وثيقة وحقيقية بين الأمة وبين السلطة في الشئون المتعلقة:

1. بإنشاء التشريعات والقوانين،

2. وفي اختيار السلطة، وتوكيلها بالنيابة عن الأمة في الحكم والتشريع والقضاء المتجسد في واقع سياسي، أو قانوني بما يحقق تجسيدا حقيقيا وفعليا لممارسة الأمة لتلك السيادة، كي تكون الأمة مصدرا للسلطات فعلياً،

3. فإذا ما عجز الفكر الغربي عن إيجاد ذلك التجسيد الحقيقي في الدولة الحديثة، فإن السلطة المنبثقة عنه لن تكون مجسدة على الحقيقة لإرادة الأمة العامة، ولا لأصل أن الأمة مصدر السلطات، وأن لها السيادة والسلطان.

4. ويترتب على ذلك أن تفقد الدولة شرعيتها، وأن ينهار عقدها الاجتماعي، وأن تتحول من سلطة ديمقراطية إلى سلطة استبدادية.

5. وقد فشل النظام الديمقراطي – العلماني – الليبرالي قانونيا، وفعليا في ضمان تحقيق مبدأ السيادة للأمة أو أن يجعلها مصدر السلطات على الحقيقة، فلا أصل السلطة السياسية، ولا مصدرها آت من «الإرادة العامة» للأمة أو الشعب، فلا يكتسب النظام شرعية قيامه من الأمة - صاحبة السيادة نظريا-؛

أ- وذلك لأن الأصل كان أن تتجسد تلك العلاقة بين الأمة والسلطات، عبر تمكين كافة الشعب من حقه في السيادة والسلطان، وتشريع القوانين بصورة تمثل كل فرد في الأمة من ذلك الحق تمثيلا صحيحا إجماعياً،

ب- ولكن الواقع كان صخرة صماء أمام هذه الفكرة، لأنَّ جَمْعَ الناس كلهم على صعيد واحد، واستشارتهم في كل أمر يتعلق بأَنظمة الحكم والإدارة، وبمن يمثلهم، وبما يشرع لهم من تشريعات، وبتحديد ما هي مصلحتهم العامة، وكيف تُرعى، وأن يُجْمِعُوا على ذلك أمر مستحيل،

ت- فكان التنازل الأول بأن انتقل الفكر الغربي من ممارسة الحق فعليا إلى التمكين من ممارسة الحق ، وأن يؤخذ برأي الأغلبية، بدلا من الإجماع، وكانت الصخرة الثانية باستحالة الوصول لرأي الأغلبية عبر تمكين الناس من اختيارهم مباشرة للقوانين والتشريعات والنظم التي سيحكمون بها، وبكيفية تطبيقها عليهم،

ث- فتنازل الفكر الغربي ثانية بأن جعل تجسيد هذه الإرادة العامة، وهذا الحق في السيادة والسلطان في الواقع السياسي عن طريق انتخاب النواب، بصورة «تضمن» -نظريا، وتفشل عمليا- في تمثيل رأي السواد الأعظم أو أغلبية الأمة، بدلا من إجماعها، ذلك الحق الذي ادعت أنها تأسست بُغيةَ تحقيقه.

ج- وإلى جانب فشل الفكر الغربي في تقنين نظام يضمن تمثيل القائمين على وضع التشريعات والقوانين (النوابَ) لرأي المجتمع وفقا لما يحقق تمثيل كل منهم لإجماع الأمة أو حتى لرأي الأغلبية، فقد أخفقوا أيضا في ضمانة ألّا تتركز السلطات في أيدي قلة مستبدة بالقرارات. وباستقصاء النظر وتتبع نتائج الانتخابات المختلفة في العالم في المواقع المتخصصة بتلك المتابعات، وجدنا أن الانتخابات لم تكرس رأي الأغلبية، ولا كان الفائز فيها نتاج رأي الأغلبية، وقد وثقنا هذا في غير موضع من هذا الكتاب.

ح- فمن ناحية فشل الفكر الغربي تماماً في وضع الآليات الضامنة لتحديد كيف تُقتنص وتُستنبط الإرادة العامة، أي الإرادة المستقلة عن إرادات الأفراد المتناقضة تجاه قضايا اجتماعهم، فلم يقم أحدٌ، لا عند سن الدستور ولا عند تشريع القوانين، بدراسة إرادات مجموع الأمة، ومن ثم طرح ما تناقض منها جانبا، واصطفاء الباقي ليمثل «الإرادة العامة»، وبناء حلول مشاكل المجتمع وعلاقاته بناء على تلك الآراء، كما نظّر بعض المفكرين الغربيين للتأصيل لمفهوم الإرادة العامة،

خ- بل إن العلاقات -في واقع الحال في الدول العلمانية

الديمقراطية- قامت على تطويع تلك الإرادات للقوانين والتنظيمات التي ارتأتها الفئات المتحكمة في المجتمع والدولة كالأحزاب السياسية والرأسماليين، والمشرّعين، فلم يعد لمفهوم الإرادة العامة من وجود في الواقع.

د- وقد تغافل النظام الغربي عن وضع آلياتٍ لمشاورة الناس في التشريعات التي تهمهم بحيث تعكس إرادتهم أو نظرتهم للخير أو المصلحة (إلا نادرا)، ونواب مجلس النواب (البرلمان) لا يرجعون إلى قواعدهم الشعبية التي انتخبتهم لاستشارتها، ويتصرفون تصرفا ذاتيا يُحكّم رأيهم الخاص بهم، وما خلا المسائل التي وردت في وعودهم الانتخابية، فإن الغالبية الساحقة من المسائل التي تعرض لهم خلال وجودهم في مجلس النواب (البرلمان) لم يُنْتَخَبوا على أساسها، فإما أنهم يرجعون فيها لرأي أحزابهم السياسية في الغالب، أو لرأيهم الشخصي، فهم لا يمثلون الشعب في تلك الآراء، الأمر الذي تنعدم فيه إمكانية ضمانة حقوق الناخبين أو تحقيق مصالحهم أو تمثيلهم على الحقيقة.

ذ- وإذا رجعت الهيئات التشريعية في التشريعات والأحكام لرأي الخبراء، فإن الواقع أن المجتمع لم يخول هؤلاء «الخبراء» تحديد المصلحة العامة وسن التشريعات بالنيابة عنهم.

ر- وفشل في وضع الآليات الضامنة لتمثيل الأمة في الهيئات التي ستتجلى فيها سيادتها، بما يمثل رأي سوادها أو أغلبيتها في سلطاتها الثلاث كلها، واستعاض بالأغلبية النسبية عن الأغلبية المطلقة، فمثلا، في الانتخابات التي فازوا بها؛ حصل الرؤساء الفرنسيون ماكرون على ٪18.19 وهولاند على ٪22.3، وساركوزي على ٪25.7 من آراء من يحق لهم الانتخاب، واعتبروا كلا منهم فائزا بالأغلبية، وهذه أغلبية نسبية لا تمثل الأغلبية المطلقة لآراء الذين يحق لهم الانتخاب، أي إن الرئيس في الواقع يمثل الأقلية لا الأغلبية، ومثل ذلك ينطبق تماما على أي نائب انتُخِبَ لتمثيل الشعب في مجلس النواب،

6. فالسيادة إذن ليست للأمة ولا للأغلبية، بل للأقلية النسبية، وبالضرورة، فقد حرمت الأغلبية المطلقة، ناهيك عن باقي الشعب، من ممارسة السيادة، أي أن يتجلى رأيهم في الواقع العملي، أو أن يستند السلطان لهم فيعطونه لمن ينوب عنهم بشكل يرضونه،

7. فكيف سنتمكن من وصف دولة فرضت رأي أقلية منها على باقي أطياف المجتمع، وفرضت خضوعهم لذلك الرأي، بأنها تمثل سيادة ذلك المجتمع على الحقيقة؟

8. وبالتالي فهذا يعبر عن مأزق الدولة في عدم تمثيل سلطتها للإرادة العامة، وعدم تمكين الأمة، ولا حتى أغلبيتها من ممارسة سيادتها عمليا أيضا، لأن ما يتمخض عن هذا أن يَفرضَ النظامُ على الغالبية الساحقة من الأمة أن تخضعَ لرأي الأغلبية النسبية التي اختارت الحاكم أو النائب،

9. وما يترتب على ذلك هو مأزق قانوني يُظهر عدم استناد الدستور والقوانين، بل والسلطة نفسها للإرادة العامة، وهو السند اللازم كي يستوجب الدستور والتشريعات من الأمة أو الشعب طاعتها أو الخضوع لها،

10. وبالتالي فهذا يؤدي بالضرورة إلى انهيار التأسيس القانوني والفكري للعقد الاجتماعي ويؤسس لجعل الوصف الحقيقي للنظام بأنه مستبد بالإرادة العامة، ومستبد بسيادة الأمة، وبأنه مفتقر إلى الشرعية الحقيقية التي جعلها أصلا: الأساس الذي نظّر أن السلطة يجب أن تحققه وتستند إليه.

11. ولم تقدم الديمقراطية أي تبرير قانوني:

أ- لخضوع الأقليات لرأي الأغلبية،

ب- ولا لخضوع بقية المجتمع لرأي الأغلبية النسبية التي انتخبت الرئيس أو النواب في مجلس النواب،

ت- ولا لخضوع العازفين عن الانتخابات لرأي الذين انتخبوا، ولم تستفتهم في أسباب عدم انتخابهم، وفي رأيهم في البديل لما يطرح عليهم.

ث- وقد أهملت الديمقراطية تماما النظر إلى آراء شريحة الممتنعين عن التصويت، المعرضين عن الانتخابات حتى ولو كانوا 40 أو 80 بالمائة من الشعب, وتضع اللوم عليهم، ولا تطرح سؤال استفتائهم في النظام برمته، بل تستعمل الانتخابات ورأي المصوتين وسيلة لإضفاء الشرعية على الحاكم أو النائب مهما كان رأي من رفض التصويت.

ج- فهي في الواقع قد جَرَّدَت سوادَ المجتمع الأعظم، ممن لم يدخل رأيُهُ ضمن الأغلبية النسبية (والتي هي في واقعها أقلية المجتمع)، وجَرَّدَت مَن عَزَفَ عن الانتخاب، مهما كانت أسباب عزوفه، من حقهم في ممارسة أعمال السيادة،

ح- فصار الوضع إلىاستبداد الأغلبية النسبية بالإرادة العامة وبالسلطة. وحرمان باقي فئات المجتمع من حقوق ثابتة لهم،

خ- فهذا تناقض صريح وقعت الفلسفة الديمقراطية فيه حين طُبقت في الواقع، وأسست الدولة على أساسه، إذ إنها بنت وجهة نظرها على أساس أن السيادة للشعب كل الشعب مطلقاً، ثم سلبت فئات كبيرة من هذا الشعب حقها في العمل السياسي، وفي ممارسة سيادتها، فوضعتها في الأغلال.

د- ثم لم يكن للشعب من مخرج من هذه النتيجة المجحفة للانتخابات التي مكنت الأغلبية النسبية من الاستئثار بأعمال السيادة، إلا أن يدخلوا الدوامة نفسها في الدورة القادمة ويتكرر الأمر نفسه مرة إثر مرة،

ذ- وقد خُدع الشعب حين أوهموه بأنه إنما يقوم باختيار الحاكم، وحين أوهموه بأنه يمارس السيادة وأن السلطان له، وأن السلطة شرعية، وأن ما يتمخض عنها من أنظمة حياة وتشريعات واجبة الإتباع عليه، فكانت هذه الدوامة مظلة يخفي تحتها الفكر الغربي سوأته بافتقاره للشرعية الفكرية والقانونية والسياسية.

1** ينظر فلاسفة عصر التنوير (روسو) لمصطلح: الارادة العامةgeneral willعلى أنهمفهوم يختلف عن مفهوم إرادة الجميع أو المجموع will of all، فإرادة المجموع تمثل محصلة مجموع الإرادات الفردية، وتتضمن ما يريده الافراد لانفسهم ومصالحهم دون أن تتضمن اعتبارات مصالح الاخرين، وهي إرادات متصارعة تقدم مصلحتها الذاتية، يمكن التوصل إليها بالانتخابات مثلا، فينتخب الافراد من يحقق لهم مصالحهم في قضايا معينة يطرحها المرشح في برنامجه الانتخابي، أما الإرادة العامة، فهي إرادة المجتمع، ويهمها مراعاة المصلحة العامة، وهي إرادة مجموع المجتمع لا أغلبيته ولا إرادة فئة منه دون غيرها، يقول روسو «إن الارادة العامة وحدها هي التي تستطيع توجيه قوى الدولة نحو تحقيق الهدف من إنشائها، وهو الخير المشترك؛ لانه إذا كان تعارض المصالح الخاصة هو الذي جعل إنشاء المجتمعات ضروريًا، فإن اتفاق هذه المصالح نفسها هو الذي يجعلها في حيز الإمكان، ولو لم يكن هناك شيء من الاتفاق بين هذه المصالح لما قامت مجتمعات مطلقًا».

2** أي بالحق في المشاركة في الانتخابات، فمن شاء شارك، أو عزف، بدلا من أن يُستشار الناس مباشرة، ولكن المشكلة هي أن النتيجة لن تكون بحال تمثيلا حقيقيا للاغلبية الحقيقية، علاوة على أن تكون تمثيلا للإجماع، وذلك لطبيعة العملية الانتخابية نفسها، أي لطبيعة الآليات التي تعمل وفقا لها، وبالتالي فالتمكين من ممارسة الحق في ظل فشل الآليات التي توصل إليه، عبث لا يترتب عليه تمثيل الامة أو تعبير الامة عن سيادتها على الحقيقة.

3**ففي مثال فرنسا ماكرون، انتخبه 18,19 بالمائة، وهذه أغلبية نسبية، ورفضه 81,81 بالمائة، وهذه أغلبية مطلقة، فوجب على الاغلبية المطلقة أن تخضع للاغلبية النسبية!

يتبع ص13

العقليّة التشريعيّة

لكن لقائل أن يقول: إنّ معمعان الصّراع الفكري والكفاح السياسي تتكثّف فيه الأحداث وتتسارع وتيرتها وتتدافع فيه الخطط والدّسائس والمؤامرات والعملاء والأفكار الهدّامة والمشاريع المسمومة..وهذه التحدّيات والعقبات والعراقيل في واقع سياسيّ متحوّل ومتغيّر مجاراته صعبة والسّير في منعطفاته تفاجئنا في كلّ منعطف بواقع جديد ،كلّ ذلك يتطلّب سرعة البديهة في اتّخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب ولا يمهلنا حتّى نراجع المشائخ أو نتأكّد من الحكم الشّرعيّ بما يقتضيه ذلك من إضاعة وقت ثمين وفرص لا تتكرّر وتمكين العدوّ المترصّد من المناورة ،وهذا من شأنه أن يبعدنا عن المبدئيّة ويحتّم علينا الواقعيّة..في الواقع إنّ حامل الدّعوة المسلم لا يتعرّض إلى هذه الوضعيّة ،فالأحكام الشرعيّة الإسلاميّة تركّز في المسلم عقليّةً تشريعيّة تدفعه آليًا وبداهة للقيام بالعمليّة الاجتهاديّة الصّحيحة نُشدانًا للحكم الشّرعي والتزامًا به :فالمسلم مطالبٌ شرعًا بأن يسيّر أفعاله بالأحكام الشرعيّة وقبل أن يُقدم على فعلٍ ما يجب أن يعرف حكم اللّه فيه أهو مباح أم حرام أم فرض أم مكروه أم مندوب لأنّ مقياس الأعمال عنده هو الحلال والحرام وأوامر اللّه ونواهيه.

والشّريعة لم تهمل شيئًا من أفعال العباد جلّ أو حَقُرَ إلاّ أعطت حكم اللّه فيه..والمسلم إمّا أن يأخذ الحكم بمفرده فيسير حسب اجتهاده، وإن لم يستطع ذلك فهو مطالبٌ شرعًا بأن يقلّد مجتهدًا ويلتزم باجتهاداته..هذه هي العقلية التشريعيّة التي يركّزها الإسلام في المسلم والتي تجعل من تحرّي الحكم الشّرعي والحرص على الالتزام به هاجس المسلمين المؤرّق..والمسلم بصفة عامّة لا تأخذ منه هذه العمليّة الفكريّة العقليّة ـ التي تبدو نظريًا معقّدة وطويلة ـ إلاّ بضعة ثوان أي مقدار ما تأخذه العمليّة الفكريّة العقليّة القائمة على المصلحة والمنفعة من الشّخص العلمانيّ ،كما ولا تلزمه أن يكون مجتهدا مطلقا بل يكفيه في ذلك المعلوم من الدّين بالضّرورة.. فكلّ عقيدة تكرّس في أصحابها عقليّة تشريعيّة ـ بصرف النّظر عن رقيّها أو انحطاطها ـ هذه العقليّة توجد لديه كيفيّة معيّنة للتّفكير وتجعلها سجيّة فيه يخضع لها بشكل بديهيّ وآليّ وتسير بوتيرة انتقال الإشارات العصبيّة في جسم الإنسان..فهذه العمليّة الفكريّة ليست خاصّة بالمسلم بل يخضع لها جنس الإنسان في تفكيره مهما كانت العقيدة التي يتبنّاها ،والفرق الوحيد هو في المعلومات السّابقة التي سيعالج بها الواقع..

(انتهى)

إعداد وتنسيق / الاستاذ محمد أحمد النادي

إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي (ح 10)

الثمن وجهاز الثمن عند الرأسماليين

الحَمْدُ للهِ الذِي شَرَعَ لِلنَّاسِ أحكَامَ الرَّشَادِ, وَحَذَّرَهُم سُبُلَ الفَسَادِ, وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى خَيرِ هَادٍ, المَبعُوثِ رَحمَةً لِلعِبَادِ, الَّذِي جَاهَدَ فِي اللهِ حَقَّ الجِهَادِ, وَعَلَى آلِهِ وَأَصحَابِهِ الأَطهَارِ الامجَادِ, الَّذِينَ طَبَّقُوا نِظَامَ الإسلامِ فِي الحُكْمِ وَالاجتِمَاعِ وَالسِّيَاسَةِ وَالاقتِصَادِ, فَاجْعَلْنَا اللَّهُمَّ مَعَهُمْ, وَاحشُرْنَا فِي زُمرَتِهِمْ يَومَ يَقُومُ الأَشْهَادُ يَومَ التَّنَادِ, يَومَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العِبَادِ.

أيها المؤمنون:

السَّلامُ عَلَيكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ وَبَعدُ: نُتَابِعُ مَعَكُمْ سِلْسِلَةَ حَلَقَاتِ كِتَابِنا إرواءُ الصَّادِي مِنْ نَمِيرِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي, وَمَعَ الحَلْقَةِ العَاشِرَةِ, نُتَابِعُ فِيهَا استِعرَاضَنَا مَا جَاءَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي لِلعَالِمِ وَالمُفَكِّرِ السِّيَاسِيِّ الشَّيخِ تَقِيِّ الدِّينِ النَّبهَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. وَحَدِيثُنَا عَنِ الثَّمَنِ وَجِهَازِ الثَّمَنِ عِندَ الرَّأسمَالِيِّينَ. يَقُولُ الشَّيخُ تَقِيُّ الدِّينِ النَّبهَانِيُّ:

الثمن:

وَقَد أُطلِقَ عَلَى نِسبَةِ استِبدَالِ الشَّيءِ بِالنُّقُودِ اسمُ (الثَّمَن). فَالثَّمَنُ هُوَ قِيمَةُ استِبدَالِ الشَّيءِ بِالنِّسبَةِ لِلنُّقُودِ. وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ الفَرقُ بَينَ قِيمَةِ الاستِبدَالِ وَالثَّمَنِ، هُوَ أَنَّ قِيمَةَ الاستِبدَالِ هِيَ نِسبَةُ استِبدَالِ الشَّيءِ بِغَيرِهِ مُطلَقاً، سَوَاءٌ أَكَانَ نُقُودًا أم سلعًا أم خِدمَاتٍ، أَمَّا الثَّمَنُ فَهُوَ قِيمَةُ استِبدَالِ الشَّيءِ بِالنُّقُودِ خَاصَّة. وَيَترَتَّبُ عَلَى هَذَا أَنَّ أَثْمَانَ السِّلَعِ يُمكِنُ أَنْ تَرتَفِعَ كُلُّهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَتَهبِطَ كُلُّهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فِي حِينِ أَنَّهُ يَستَحِيلُ أَنْ تَرتَفِعَ أَو تَهبِطَ قِيمَةُ استِبدَالِ كُلِّ السِّلَعِ بَعضِهَا بِبَعضٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

وَكَذَلِكَ يُمكِنُ أَنْ تَتَغَيَّرَ أَثْمَانُ السِّلَعِ مِنْ غَيرِ أَنْ يَترَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ تَغَيُّرٌ فِي قِيمَةِ استِبدَالِهَا. وَعَلَى ذَلِكَ فَثَمَنُ السِّلْعَةِ هُوَ إِحدَى قِيَمِ هَذِهِ السِّلعَةِ، وَبِعِبَارَةٍ أُخرَى، هُوَ قِيمَةُ السِّلعَةِ بِالنِّسبَةِ لِلنُّقُودِ فَقَط. وَلَمَّا كَانَ الثَّمَنُ هُوَ إِحدَى القِيَمِ كَانَ طَبِيعِيًّا أَنْ يَكُونَ هُوَ مِقيَاسَ كَونِ الشَّيءِ نَافِعاً أو غَيرَ نَافِعٍ، وَمِقيَاسَ دَرَجَةِ المَنفَعَةِ فِي الشَّيءِ.

فَالسِّلعَةُ أو الخِدمَةُ تُعتَبَرُ مُنتِجَةً وَنَافِعَةً إِذَا كَانَ المُجتَمَعُ يُقَدِّرُ هَذِهِ السِّلعَةَ المُعَيَّنَةَ، أو الخِدمَةَ المُعَيَّنَةَ بِثَمَنٍ مُعَيَّنٍ، أَمَّا دَرَجَةُ المَنفَعَةِ لِهَذِهِ السِّلعَةِ أَوِ الخِدمَةِ فَتُقَاسُ بِالثَّمَنِ الذِي تَقبَلُ جَمهَرَةُ المُستَهلِكِينَ دَفْعَهُ لِحِيَازَتِهَا، سَوَاءٌ أَكَانَتْ هَذِهِ السِّلعَةُ مِنَ المُنتَجَاتِ الزِّرَاعِيَّةِ أَمِ الصِّنَاعِيَّةِ، وَسَوَاءٌ أَكَانَتِ الخِدمَةُ خِدمَةَ تَاجِرٍ أَم شَرِكَةِ نَقْلٍ أَم طَبِيبٍ أم مُهَندِسٍ.

أَمَّا الدَّورُ الذِي يَقُومُ بِهِ الثَّمَنُ فِي الإنتَاجِ وَالاستِهلاكِ وَالتَّوزِيعِ فَذَلِكَ أَنَّ جِهَازَ الثَّمَنِ هُوَ الذِي يُقَرِّرُ أَيَّ المُنتِجِينَ سَيَدخُلُ إِلَى حَلْبَةِ الإنتَاجِ، وَأَيَّهُمْ سَيَظَلُّ بَعِيدًا عَنْ زُمرَةِ المُنتِجِينَ، بِنَفسِ الكَيفِيَّةِ التِي يُقَرِّرُ بِهَا أَيَّ المُستَهلِكِينَ سَيَتَمَتَّعُ بِإِشبَاعِ حَاجَاتِهِ، وَأَيَّهُمْ سَتَظَلُّ حَاجَاتُهُ غَيرَ مُشبَعَةٍ. وَتَكَالِيفُ الإنتَاجِ لِلسِّلعَةِ هِيَ العَامِلُ الرَّئِيسِيُّ الذِي يَحكُمُ عَرْضَهَا فِي السُّوقِ، وَالمَنفَعَةُ التِي فِي السِّلعَةِ هِيَ العَامِلُ الرَّئِيسِيُّ الذِي يَحكُمُ طَلَبَ السُّوقِ لَهَا، وَكِلاهُمَا يُقَاسُ بِالثَّمَنِ. لِذَلِكَ كَانَ بَحْثُ العَرْضِ وَالطَّلَبِ بَحثَينِ أَسَاسِيَّينِ فِي الاقتِصَادِ عِندَ الرَّأسمَالِيِّينَ.

وَالمُرَادُ بِالعَرْضِ هُوَ عَرْضُ السُّوقِ، وَالمُرَادُ بِالطَّلَبِ هُوَ طَلَبُ السُّوقِ. وَكَمَا أَنَّ الطَّلَبَ لا يُمكِنُ تَعيِينُهُ مِنْ غَيرِ ذِكْرِ الثَّمَنِ، فَكَذَلِكَ العَرْضُ لا يُمكِنُ تَقدِيرُهُ مِنْ غَيرِ الثَّمَنِ. إِلاَّ أَنَّ الطَّلَبَ

يَتَغَيَّرُ بِعَكْسِ تَغَيُّرِ الثَّمَنِ، فَإِذَا زَادَ الثَّمَنُ قَلَّ الطَّلَبُ، وَإِذَا قَلَّ الثَّمَنُ زَادَ الطَّلَبُ. بِخِلافِ العَرْضِ فَإِنَّهُ يَتَغَيَّرُ بِتَغَيُّرِ الثَّمَنِ، وَفِي اتِّجَاهِهِ، أي أَنَّ العَرضَ يَزدَادُ بِارتِفَاعِ الثَّمَنِ وَيَقِلُّ بِهُبُوطِهِ. وَفِي كِلْتَا الحَالَتَينِ يَكُونُ لِلثَّمَنِ الأَثَرُ الأَكبَرُ فِي العَرْضِ وَالطَّلَبِ، أي يَكُونُ لَهُ الأَثَرُ الأَكبَرُ فِي الإنتَاجِ وَالاستِهلاكِ.

جهاز الثمن:

وَجِهَازُ الثَّمَنِ عِندَهُمْ هُوَ الطَّرِيقَةُ المُثلَى لِتَوزِيعِ السِّلَعِ وَالخِدمَاتِ عَلَى أَفرَادِ المُجتَمَعِ، ذَلِكَ أَنَّ المَنَافِعَ هِيَ نَتِيجَةُ المَجهُودَاتِ التِي يَبذُلُهَا الإنسَانُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الجَزَاءُ مُسَاوِيًا لِلعَمَلِ فَلا شَكَّ فِي أَنَّ مُستَوَى الإنتَاجِ يَنحَطُّ، وَعَلَى ذَلِكَ فَالطَّرِيقَةُ المُثلَى لِتَوزِيعِ السِّلَعِ وَالخِدمَاتِ عَلَى أَفرَادِ المُجتَمَعِ هِيَ تِلْكَ التِي تَضمَنُ الوُصُولَ إِلَى أَرفَعِ مُستَوًى مُمكِنٍ مِنَ الإنتَاجِ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ طَرِيقَةُ الثَّمَنِ. وَهِيَ مَا يُطلِقُونَ عَلَيهِ جِهَازَ الثَّمَنِ، أو مِيكَانِيكِيَّةَ الثَّمَنِ. لأَنَّهُم يَرَونَ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ تُحدِثُ التَّوَازُنَ الاقتِصَادِيَّ بِشَكلٍ آلِيٍّ. لأَنَّهَا قَائِمَةٌ عَلَى تَركِ الحُرِّيَّاتِ لِلمُستَهلِكِينَ فِي أَنْ يُقَرِّرُوا بِأَنفُسِهِمْ تَوزِيعَ المَوَارِدِ التِي يَملِكُهَا المُجتَمَعُ عَلَى فُرُوعِ النَّشَاطِ الاقتِصَادِيِّ المُختَلِفَةِ، بِإِقبَالِهِمْ عَلَى شِرَاءِ بَعضِ المَوَادِّ، وَعَدَمِ إِقبَالِهِمْ عَلَى بَعضِهَا. فَيُنفِقُونَ دُخُولَهُمُ التِي يَكسِبُونَهَا عَلَى شِرَاءِ مَا يَحتَاجُونَهُ أو يَرغَبُونَ فِيهِ. فَالمُستَهلِكُ الذِي لا يَرغَبُ الخَمْرَ يَمتَنِعُ عَنْ شِرَائِهَا، وَيُنفِقُ دَخْلَهُ عَلَى شَيءٍ آخَرَ. فَإِذَا كَثُرَ عَدَدُ المُستَهلِكِينَ الذِينَ لا يَرغَبُونَ الخَمْرَ، أو أصبَحَ جَمِيعُ النَّاسِ لا يَرغَبُونَهَا يُصبِحُ إِنتَاجُ الخَمْرِ غَيرَ مُرِيحٍ، لِعَدَمِ تَوَافُرِ الطَّلَبِ عَلَيهِ، فَيَقِفُ طَبِيعِيًّا إِنتَاجُ الخَمْرِ، وَهَكَذَا جَمِيعُ المَوَادِّ. فَالمُستَهلِكُونَ هُمُ الذِينَ قَرَّرُوا كَمِيَّةَ الإنتَاجِ، وَنَوعَ الإنتَاجِ فِي تَركِهِمْ وَحُرِّيَّتِهِمْ. وَالثَّمَنُ هُوَ الذِي جَرَى بِوَاسِطَتِهِ تَوزِيعُ السِّلَعِ وَالخِدمَاتِ فِي تَوَفُّرِهِ مِنَ المُستَهلِكِينَ، أَو عَدَمِ تَوَفُّرِهِ لَدَيهِمْ، وَفِي إِعطَائِهِ لِلمُنتِجِينَ أو عَدَمِ إِعطَائِهِ لَهُمْ.

وَقَبلَ أَنْ نُوَدِّعَكُمْ مُستَمِعِينَا الكِرَامَ نُذَكِّرُكُمْ بِأَبرَزِ الافكَارِ التِي تَنَاوَلهَا مَوضُوعُنَا لِهَذَا اليَومِ:

1- الثَّمَنُ: هُوَ قِيمَةُ استِبدَالِ الشَّيءِ بِالنِّسبَةِ لِلنُّقُودِ.

2- أَثْمَانُ السِّلَعِ يُمكِنُ أَنْ تَرتَفِعَ كُلُّهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَتَهبِطَ كُلُّهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

3- يَستَحِيلُ أَنْ تَرتَفِعَ أَو تَهبِطَ قِيمَةُ استِبدَالِ كُلِّ السِّلَعِ بَعضِهَا بِبَعضٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

4- جِهَازُ الثَّمَنِ: عِندَ الرَّأسمَالِيِّينَ هُوَ الطَّرِيقَةُ المُثلَى لِتَوزِيعِ السِّلَعِ وَالخِدمَاتِ عَلَى أَفرَادِ المُجتَمَعِ.

5- يَرَى الرَّأسمَالِيُّونَ أَنَّ جِهَازَ الثَّمَنِ أو مِيكَانِيكِيَّةَ الثَّمَنِ تُحدِثُ التَّوَازُنَ الاقتِصَادِيَّ بِشَكلٍ آلِيٍّ.

6- طَرِيقَةُ الثَّمَنِ عِندَ الرَّأسمَالِيِّينَ قَائِمَةٌ عَلَى تَركِ الحُرِّيَّاتِ لِلمُستَهلِكِينَ فِي أَنْ يُقَرِّرُوا بِأَنفُسِهِمْ تَوزِيعَ المَوَارِدِ التِي يَملِكُهَا المُجتَمَعُ عَلَى فُرُوعِ النَّشَاطِ الاقتِصَادِيِّ المُختَلِفَةِ.

7- دَورُ الثَّمَنِ فِي الإنتَاجِ: هُوَ الذِي يُقَرِّرُ أَيَّ المُنتِجِينَ سَيَدخُلُ إِلَى حَلْبَةِ الإنتَاجِ، وَأَيَّهُمْ سَيَظَلُّ بَعِيدًا عَنْ زُمرَةِ المُنتِجِينَ.

8- دور الثمن في الاستهلاك: هُوَ الذِي يُقَرِّرُ بِهَا أَيَّ المُستَهلِكِينَ سَيَتَمَتَّعُ بِإِشبَاعِ حَاجَاتِهِ، وَأَيَّهُمْ سَتَظَلُّ حَاجَاتُهُ غَيرَ مُشبَعَةٍ.

9- دور الثمن في التَّوزِيعِ:

أ- تَكَالِيفُ الإنتَاجِ لِلسِّلعَةِ هِيَ العَامِلُ الرَّئِيسُ الذِي يَحكُمُ عَرْضَهَا فِي السُّوقِ.

ب- المَنفَعَةُ التِي فِي السِّلعَةِ هِيَ العَامِلُ الرَّئِيسُ الذِي يَحكُمُ طَلَبَ السُّوقِ لَهَا.

ت- تكاليف الإنتاج, والمنفعة كِلاهُمَا يُقَاسُ بِالثَّمَنِ.

أيها المؤمنون:

نَكتَفِي بِهذا القَدْرِ فِي هَذِهِ الحَلْقَةِ, مَوعِدُنَا مَعَكُمْ فِي الحَلْقَةِ القَادِمَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى,

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

STAG